العقيدة السَّفَّارِينِيَّة

الدُّرَّةَ المُضِيَّةَ

فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ المَرْضِيَّة

للعلَّامة الشَّيخ

محمد بن أحمد السفَّاريني النابلسي

١١١٤ – ١١٨٨ هـ

ومعها

التنبيهات على الأخطاء التي أُخِذَتْ على المنظومة لعدَد مِن كِبَار العُلَماء

علَّق عليها وضبطها

أَبُو محمَّد عبدُ الله بن أحمد بن لَـمْـح الـخَولَانِـي

الحمد لله الذي يُعلِّم مَن اتقَاه، ويحفظُ مَن يحفظُ حدودَه ويَخشَاه.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له ﴿أحاط بكل شيء علما﴾ ﴿وربُّك على كلِّ شيء حَفِيظ﴾.

وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله، أنزل عليه الكتاب وجمعه له في صدره، ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا وسراجًا منيرًا.

أما بعد:

فإنَّ مِن أهم ما يَعتني به المسلم لاسيما طالب العلم من العلوم الشرعية: تعلّم الحق الواجب الخالص لربِّ العبيد مِن توحيده وإفراده بالعبادة ومعرفته بأسمائه وصفاته، ودراسة العقيدة الصحيحة المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها السَّلف.

وإنَّ أهمَّ ما صُرفَتْ فيه الأَوقات، وأولى ما تَوجَّهت نحْوه الهمم، وأَكْرمَ ما شُغلت به الأذهان: لهو حفظ كتاب الله تعالى، وحفظ صحيح سُنَّة النبي ﷺ، وأيضًا **حفظ ودراسة متون العلم** التي يَبني عليها الطالب في فنون شتى ويتأصَّل في تعلّمه وتعليمه.

ولأهمية المتون والمختصرات ألَّف العلماءُ مختصرات كثيرة في الحديث النبوي، وفي سائر فنون العلم الشرعي بين منظومَات ومنثُورات، وذلك لعلمهم بأهميتها لطالب العلم، وشدة احتياجه إليها.

ولابد من استدراج النفوس وترويضها رويدًا رويدًا، بحفظ ودراسة المتون المختصرة التي سارت بها الرُّكبان، واشتغل الناس بها في سائر البلدان، حتى تألفَ الحفظ، والفهم، ويصبح ذلك سجية لها.

وقد اخترتُ جملةً مِن المتون العلميَّة المهمَّة المشهورة في علوم شتى في التجويد،

والتوحيد والعقيدة، ومصطلح الحديث، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية، وعلم المواريث، وكلّها قد طبعت -بحمد الله- سابقًا منفردة متفرِّقة بعنايتي، وكتبتُ عليها حواشي، منها ما قد طُبع، وهي بمثابة منهج عِلْمِي جيِّد للطالب، يَبني عليها في مسيرته العلميَّة، لأهميتها وعِظَم فائدتها، ولسُهُولتها ووَجَازتها.

ومن بين تلك المتون: «الدرة المضية» أو المشهورة بـ: «السفَّارينية» نِسبة لناظمها محمد بن أحمد السفَّاريني الحنبلي. وقد طبعتُها قديمًا (في عام ١٤٣٣هـ) مضبوطةً مقابلةً مع ملاحظاتِ عددٍ من كبار العلماء على مواضع منها تحذيرًا للطلاب، وبيانًا للصواب.

وهذه هي الطبعة الثانية مع مزيد تنقيح وعناية، نسأل الله الكريم أن ينفعَ بهذا الجهد كاتبه، وجامعه، وناشره، وقارئه، وأنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

كـتبـهُ

أبو محمَّد عبدُ الله بن أحمد بن لَـمْـح الخولانـي

تعريف بالمنظومة

هذهِ المَنْظُومَة لها مكانةٌ كبيرة عند العُلماء، وكَون عليها بعض التنبيهات والملاحظات لا يعني عدَم الاستفادة منها، فقد أقبلَ العلماءُ عليها بالشرح، وتلقينها للطلاب، وأقبل الطُّلّاب على حفظها ودراستها، وتلك المكانة والإقبال هو الذي جعل العلماء يهتمُّون ببيان المواطن التي وقع فيها الخلَل ببعض العبارات الموهمة، أو الصَّريحة.

قال الشيخُ محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ عند قول الناظم: «وَسَمْتُهَا بِالدُّرَّةِ الْمُضِيَّهْ»: «الأمر كما ذكَرَ؛ في كثير من الوجوه، أمَّا في بعض الوجوه فلَا، فإنه دخلَها مِن عقائد الأشعرية ما دخَلَها، دخلَت عليه كما دخلَتْ على غَيره»[(١)].

وقال الشيخُ عبدُ الرَّحمن بن القاسم[(٢)]: «أما بعد : فإنه لما عَزَم من وُفِّق لبثِّ العلوم الدينية على نشر **هذه العقيدة الجليلة** المتضمنة لجلِّ عقائد الفرقة المرضية؛ طلبَ مني أن أكتبَ عليها حاشيةً وجيزةً عجالةً فأجبتُه إلى ذلك رجاءَ المثوبة من الله، والاندراج في سِلك أهل السُّنة والجماعة، **نبَّهتُ على ما خالفَ المصنِّفُ فيه مذهبَ السَّلف لتكون خير بضاعة**».

وقال رحمه الله[(٣)] أيضًا عند قول الناظم: «أرجوزة وجيزة مفيدة»: «مفيدة لمن تأملها، وصدقَ -رحمة الله عليه- وإن كان أدخلَ فيها من آراء المتكلمين ما لعلَّه لم يتفطَّن له، مما سننبِّه عليه إن شاء الله تعالى، ويقع كثيرًا مِن غيره، يذكُرون عبارات لم يتفطَّنوا لها، ولو نُبِّهوا ؛ لتنبَّهوا لذلك».

وقال الشيخُ ابنُ عثيمين رحمه الله عند قول الماتن: (وسَمْتُها بالدُّرّة المضيَّهْ): «وهذا

---

(١) «مجموع فتاواه» (١/ ٢٠١)، ومقدمة «الكواكب الدرية» (٢٥) لأشرف عبد المقصود.
(٢) في مقدمة «حاشيته» (٥).
(٣) «حاشيته» (١٦).

الاسم مطابق لمسماه فإنَّ هذه المنظومة مضيَّة لمن قرأها وتأملها، لأنَّ فيها فوائد عظيمة كثيرة فيما يتعلَّق بالعقيدة»[(١)].

وقال رحمه الله[(٢)]: «هذه العقيدة مبنية على طريقة السلّف، وإن كان فيها بعض الشيء الذي نبهنا عليه **لكنها في الجملة سَلفيَّة محضة**».

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله[(٣)]: «هذه المنظومة **مشتملة على بيان أصول عقيدة أهل السنة والجماعة**، وإن كان لا يخلو نظمه من مؤاخذات، **لكن العقيدة في جملتها جيدة ومفيدة** بحقٍّ لمن قرأها وتأمَّل معانيها».

وقال حفظه الله[(٤)] – عند قول الناظم (الدُرَّة) –: «وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة، شبَّهها باللؤلؤة التي هي من الجواهر النفيسة، وهي كذلك نفيسة، وقوله: (المضِيَّهْ) من الإضاءة وهي النُّوْرُ الذي يضيء للناس الطريق، وهذه الأرجوزة فيها نور لأنها مأخوذة من كتاب الله وسُنة رسوله ﷺ».

(١) «شرحه» (٧٦) ط: دار العقيدة.
(٢) «شرحه» (٦٩٤).
(٣) «شرحه» (١٦).
(٤) (٤٨ـ٤٩).

تعريف موجز بالسَّفَّاريني و العلماء الذين لهم تنبيهات على المنظومة

السفَّارِيني: هو محمد بن أحمد بن سالم، ولد بقرْية (سفَّارين) من قرى نابلس، سنة (١١١٤هـ)، برَزَ في فنون متعدِّدة، وله مصنفات جليلة، ومنها هذه المنظومة وشرحها «لوامع الأنوار» في مجلدين، توفي سنة (١١٨٨هـ) على المشهور، وقيل (١١٨٩)[١].

الشيخ العلَّامة أبابطين: الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين مفتي الدِّيار النجدية في عصره، المتوفي سنة (١٢٨٢هـ)[٢]. وتعليقاته ضمن حواشي شرح الناظم «لوامع الأنوار» المطبوع بمؤسسة الخافقين.

الشيخ العلامة ابن سحمان: هو سليمان بن سحمان بن مصلح النجدي، عالم له ردود كثيرة نفاحًا عن العقيدة، توفي رحمه الله سنة (١٣٤٩ هـ)[٣]. أيضًا تعليقاته ضمن حاشية شرح الناظم «لوامع الأنوار».

الشيخ العلامة ابن قاسم: هو عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عالم معروف، أكثرَ من التصنيف، له شروح وحواش كثيرة، منها: حاشية مطبوعة على هذه المنظومة في مجلد، توفي رحمه الله سنة (١٣٩٢ هـ)[٤].

الشيخ العلامة ابن عثيمين: هو الشيخ العلَّامة محمَّد بن صالح العثيمين أبو عبد الله

---

(١) انظر «السحب الوابلة» (٢/ ٨٣٩)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ١٤). ونابلس: إحدى كبريات مدن فلسطين -طهرها من اليهود الغاصبين-.

(٢) انظر ترجمته في «علماء نجد» للشيخ عبد الله البسام (٤/ ٢٢٥-٢٤٤).

(٣) انظر: «علماء نجد» (٢/ ٣٣٩-٤١٢).

(٤) انظر: «علماء نجد» (٣/ ٢٠٢-٢٠٨).

التميمي، وشرحه على المنظومة عظيم الفائدة[١]، توفي رحمه الله (١٤٢١ هـ).

الشيخ العلّامة الفوزان: هو الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حفظه الله، مشهور، له تآليف كثيرة من أحسنها «شرح لهذه المنظومة»[٢].

*** * ***

طريقتي في كتابة الملاحظات على المنظومة في حاشية المتن

١) إنْ كان التعليق من العلماء طويلًا أثبتُّ خلاصةَ كلامِهم ثمَّ أحلتُ إلى المراجع آخر الحاشية مقدّمًا الأسبق.

٢) وإن كانَ تعليقُ بعضِهم مختصرًا جامعًا لما ذكروه -كلُّهم- نقلتُ كلامَه ثمَّ قدَّمته عند الإحالة.

٣) إن انفردَ أحدُهم بتعليق أو تنبيهٍ نقلتُ كلامَه أو خلاصَته، وذكرتُ المرجع.

٤) أضفتُ بعضَ الفوائد والتنبيهات، على بعض العبارات من توضيحٍ، أو تقييدٍ، ونحو ذلك.

---

(١) في مجلد، واعتمدتُ طبعة (دار العقيدة) لأنه كان المتوفّر بين أيدينا. ثم أحلْتُ في الفوائد التي أضفتها في هذه الطبعة إلى طبعة المؤسسة وإليه أشير بكلمة (مؤسسة). مع الاستفادة من كتابه «**التنبيهات على السَّفارينية**» طبع حديثًا في المؤسسة أيضًا.

(٢) طبع في مجلد، صدر عن (الدار الأثرية) وإليه أحيل.

خطبة المتن

١- الحَمْـــدُ للهِ القَـــدِيْمِ[(١)] البَـــاقِي[(٢)] مُقْـــــدِّرِ الآجَـــــالِ[(٣)] وَالأَرْزَاقِ[(٤)]

٢- حَـــيٌّ عَلِـــيْمٌ قَـــادِرٌ مَوْجُـــوْدُ[(٥)] قَامَـــتْ بِـــهِ الأَشْـــيَاءُ وَالوُجُـــوْدُ

---

(١) لا يجوز أن نسمِّيَ اللهَ تعالى بـ (القديم) لأمرين: الأول: **أنَّ الأسماء توقيفية**، ونعني بالتوقيفي: الذي لا يثبت إلا بنص، وليس في الكتاب والسنة ما يدل على إثبات «القديم» اسمًا لله تعالى. الثاني: أن الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠] و(القديم) ليس من الأسماء الحسنى لأنه لا يدل على الكمال، فإنَّ القديم يُطلق على السَّابق لغيره، سواء كان حادثًا أم أزليًّا، لكن يجوز من باب الإخبار أنْ يُخبر عنه بـ (القديم). [أبابطين «اللوامع» ١/ ٣٨، ابن القاسم (٩)، العثيمين (٤٢ـ٤٣)، الفوزان (١٨). قال ابنُ القيم: «ما يُطْلَق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيٌّ، وما يُطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا، كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه». انظر: «**بدائع الفوائد**» (١/ ١٦٢)].

(٢) (الباقي) أيضًا ليس من أسماء الله، وإن كان في القرآن أُضيف البقاء إلى الله في قوله ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، لكن التعبير عن الصِّفة بالفعل لا يعني أنْ يُشتق له منها اسم. **والقاعدة**: أنَّ كل اسم متضمنٌ لصفةٍ، وليس كل صفة يُشتق له منها اسم. وكأنَّ الناظم أتى بـ (الباقي) مقابل (القديم)، والصواب أن يُجعل بدلهما: (الأول) و (الآخِر) لثبوتهما بالقرآن والسُّنة، وأيضًا تضمَّنا معنى (القديم والباقي) وزيادة. [أبابطين «اللوامع» (١/ ٣٩)، العثيمين (٤٣ـ٤٤)].

(٣) قال الناظم في «شرحه» (١/ ٤٠): وفي نسخة! بدل الآجال: (الأقدار) وهي أعمُّ انتهى.

(٤) وفي نسخةٍ (مُسَبِّب الأَسْبَاب والأَرْزَاق)، وعلى هذه النسخة شَرَحَ الشيخُ ابن القاسم والشيخ الفوزان، وأما الشيخ العثيمين فشرح على النسخة التي أثبتُّها، قال الناظم في شرحه «اللوامع» (١/ ٤٠): تنبيه: في نسخةٍ من منظومتي بدل (مسبب الأسباب): (مقدِّر الآجال) وهو **الأولى لأمرين، الأول**: أنّ المقدّر مِن صفات أفعاله، المعبَّر عنها بالفواضل. **والثاني**: الدلالة على تقدير الآجال انتهى. وانظر: «الكواكب الدرية شرح الدرَّة المضية» (٩) للشيخ ابن مانع.

(٥) كلمة (موجود) في الحقيقة: مقحمةٌ إقحامًا لا وجْه له؛ لأنه يُغني عنها قوله: (حي)؛ لأنّ الحيَّ موجود غير معدوم، وكلمة (موجود) ليست من الصفات الكاملة؛ لأنَّ الموجود قد يكون ناقصًا وقد يكون كاملًا، لكن يُعتذر عن الناظم رحمه الله بأنه أتى بها من باب الخبر لا من باب التسمية، ويصحّ أن نُخبر عن الله بأنه موجود، لكن لا نسمِّيه بذلك، كما يصحّ أن نقول: إنه متكلّم ولكن لا نسميه بذلك؛ لأنّ الكلام ليس صفة مدح على كلّ حال، لكن يُتسامح عن الناظم بأنه قصَدَ الخبر. [العثيمين (٤٦)].

٣- دَلَّتْ عَلَى وُجُوْدِهِ الحَوَادِثُ[١] سُبْحَانَهُ فَهْوَ الحَكِيْمُ الوَارِثُ

٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ والسَّلامُ سَرْمَدَا عَلى النَّبِيِّ المُصْطَفَى كَنْزِ الهُدَى

٥- وَآلِهِ وَصْحَبِهِ الأَبْرَارِ مَعَ التُّقَى مَعَ الأَسْرَارِ

٦- وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ كَالفَرْعِ للتَّوْحِيْدِ فَاسْمَعْ نَظْمِي

٧- لأَنَّهُ العِلْمُ الذِيْ لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لَفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ

٨- فَيَعْلَمُ[٢] الوَاجِبَ والمُحَالَا كَجَائِزٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى[٣]

---

(١) هذه دلالة عقلية يَستعملها المتكلِّمون دليلًا قطعيًا على وجود الله، وهذا الدليل مذكور في القرآن لكن مقصوده فيه الدلالة على انفراده سبحانه وتعالى بالألوهية كما أنه منفرد بالربوبية، ثمّ إنّ الأدلة على وجود الله كثيرة وليست منحصرة في البرهان العقلي المذكور عند المتكلمين بل قال ابنُ القيم: «سمعتُ ابن تيمية يقول: كيف يُطلب الدليل على مَن هو الدليل على كل شيء!. قال: ومن المعلوم أنّ وجودَ الرَّبِّ تعالى أظهَرُ للعقول والفِطَر من وجود النّهار، ومَن لم ير ذلك في عقله وفطرته فليتَّهمهما». فدليل الفطرة والدليل العقلي القرآني، والدليل الشرعي أولى بذكره من دليل المتكلمين المأخوذ من المنطق اليوناني المبني على الجوهر والعرض والإمكان. لكن يُقال: الناظم لم يحصر الدليل فيه، وقصد به محاجّة من كابر وأنكر وجودَ الله تعالى. [العثيمين (٤٢) مؤسسة، و«تنبيهات» (٣٢، ١٤٦)]. ويتعلق بهذا البيت: البيت رقم (٣٢). وبيت رقم (٥٤). واعلم انه انبنى على دليل الحوادث هذا: نفي الصفات والأفعال والكمال عن الله تعالى، لأن كل ما يخلو عن الحوادث فهو حادث ولهذا ينزهون الله عن الحوادث، فعندهم أنه سبحانه لا يتكلم متى شاء، ولا ينزل، ولا استوى على العرش، ولا يغضب ولا يرضى. اخترعوا كلاما باطلا وبنوا عليه ما هو أبطل منه. [مختصر الصواعق ١٣٨].

(٢) وفي بعض النسخ (ويعلم) والمثبت هو الذي عليه «شرح» الناظم (١/ ٥٨).

(٣) عرف الناظم في البيت (١٩٢) بالواجب والجائز والمستحيل. والواجب: ما لا يمكن عدمه. والمستحيل: ما لا يمكن وجوده. والجائز: ما يمكن وجوده وعدمه. فالواجب لله: كل صفة كمال مطلق. والمستحيل عليه: كل صفة تتضمن نقصًا أو تشبيها بالمخلوق. والجائز: كل ما =

٩- وَصَارَ[١] مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوْا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

١٠- لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا يَرُوْقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

١١- فَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لِي عَقِيْدَهْ أُرْجُوْزَةً وَجِيْزَةً مُفِيْدَهْ

١٢- نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا مُقَدِّمَهْ[٢] وَسِتَّ أَبْوَابٍ كَذَاكَ خَاتِمَهْ

١٣- وَسَمْتُهَا بِالدُّرَّةِ المُضِيَّهْ فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرْقَةِ المَرْضِيَّهْ

١٤-عَلَى اعْتِقَادِ ذِيْ السَّدَادِ الحَنْبَلِي إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ ذِيْ القَدْرِ العَلِي

١٥- حَبْرِ المَلَا فَرْدِ العُلَى الرَّبَّانِي رَبِّ الحِجَا مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي

١٦- فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهْوَ الأَثَرِي

١٧- سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوْبُ[٣] الرِّضَا وَالعَفْوِ وَالغُفْرَانِ[١] مَا نَجْمٌ أَضَا

يتعلّق بمشيئته وإرادته. [تنبيهات العثيمين (٣٤)]. واعلم أن هذا البيت يدخل تحته احتمالات ويمكن تفسيره بما يتضمن باطلا على طريقة المتكلمين والمحرفين الذي يجعلون إثبات حقائق الصفات من المستحيل، ولكن يمكن حمله على وجه صحيح كما ذُكِر، فيُكتفى بالتنبيه.

(١) في بعض النسخ (صار) بإسقاط الواو، والمثبت هو الذي في «الشرح» (١/ ٥٨).

(٢) قال الناظم (١/ ٥٩): بكسر الدال المهملة على الأفصح، اسم فاعل من قدم، بمعنى: تقدم اهـ وقال ابنُ القاسم (١٧): بفتح الدال وتكسر. وما في «الصحاح» (٤/ ١٦٢٦) يؤيد كلام الناظم، لكن الفتح أيضًا صحيح ولا يُخطأ قائله، كما في النهاية والقاموس والتاج وغيرها، وانظر: معجم الأغلاط اللغوية (٥٤٠) للعدناني. وقوله: «نظمتها» أي نظمت مسائلها ومهماتها «في سلكها» أي خيطها. [لوامع ١/ ٥٩].

(٣) الصَّوْب والصَيِّب: مطرُ السماء. أراد الدعاء بأن ينزل الله تعالى غيث الرِّضا والعفو والغفران في ضريح الإمام أحمد رحمه الله.

١٨- وَحَلَّـــهُ وَسَـــائِرَ[٢] الأَئِمَّـــهْ مَنَـــازِلَ الرِّضْـــوَانِ أَعْلَـــى الـجَنـــَّهْ

(١) (والعفو والغفران) مضبوطة في بعض النسخ (العفوُ والغفرانُ) بالرفع، وهو خطأ، لأن الناظم قال -وهو أعلم بمراده- في «شرحه» (١/ ٦٩): (و) سقى ضريحًا حله صوب (العفو والغفران). وعليه فهو إما معطوف على مجرور، أو مضاف إليه والمضاف منوي محذوف.

(٢) أي أحلَّه وبقية الأئمة.[لوامع].

فصل: في ترجيح مذهب السلف

١٩- اعْلَمْ هُدِيْتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ عَنِ النَبِيِّ الْمُتَقَى خَيْرِ البَشَرْ

٢٠- بِأَنَّ ذِيْ الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ بِضْعًا وَسَبْعِيْنَ اعتِقَادًا وَالْمُحِقْ

٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَصَحْبِهِ مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الأَثَرْ[1]

٢٣- فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بالتَّنْزِيهِ مِنْ غَيرِ تَعْطِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ[2]

---

(١) وهم الذين اتبعوا الآثار، اتبعوا الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وهذا لا يأتي في أي فرقة إلا على السلفيين الذين التزموا طريق السَّلف. وما قرَّره وجزم به الناظم في هذا البيت هو المعتمد بخلاف ما ذكره في مقدمة شرحه من أنَّ أهل السنة والجماعة ثلاث فِرق، ولعله قصَد هناك أنَّ بعضَهم قد قال ذلك. [العثيمين (٩١). «تنبيهات» (١٤٨)].

(٢) تابعَ الناظمُ بقوله (تشبيه) عبارة كثير من المتكلمين وهذا نقص، **ولو عبَّر بـ (التمثيل) لكان أولى من** ثلاثة **وجوه**: الأول: **أنَّ الذي جاء به القرآن والسُّنة نفْي التمثيل لا نفْي التشبيه**، فليس في القرآن ولا في السنة نفْي التشبيه وإنما الوارد نفْي التمثيل، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] ومعلوم أنَّ المحافظةَ على لفظ النص لاسيما في هذه الأمور الدقيقة أولى من الإتيان بلفظ آخر، ولو ادعى مَن أتى به أنه مرادف للفظ الذي جاء به النص. الوجه الثاني: **أنَّ نفي التشبيه فيه إجمال**، لأنه إنْ أرادَ نفْي التشبيه مِن كلِّ وجه فهذا غلط، لأنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه، واشتراك في بعض المعاني، فمثلا الحياة يتصف بها الخالق ويتصف بها المخلوق، فبينهما تشابُه مِن حيث أصل الصفة وهي الحياة، ولولا هذا التشابُه المشترك بين صفات الله وصفات المخلوق ما عرفنا معاني صفات الله فلابد أن يكون هناك اشتراك وتشابه من بعض الوجوه، كذلك أيضًا: لله علمٌ، وللمخلوق علم، وبين علم الله وعلم المخلوق تشابه من حيث أصل المعنى وإدراك المعلوم، **فهناك اشتراك في أصل المعنى، لكنهما لا يتماثلان**؛ لأنَّ المماثلة هي التساوي في كل وجه، والمشابهة: الاشتراك ولو في بعض الوجوه. وإن أراد بنفي التشبيه: أي نفي المشابهة من كل وجه =

٢٤- فَكُـلُّ مَـا جَـاءَ مِـنَ الآيَـاتِ أَوْ صَـحَّ فِي الأَخْبَـارِ عَـنْ ثِقَـاتِ

٢٥- مِـنَ الأَحَادِيـثِ نُمِـرُّهُ كَمَـا قَدْ جَاءَ[١] فاسْمَعْ من نِظَامِي واعْلَمَا

٢٦- ولا نَـرُدُّ ذَاكَ بِـالعُقُولِ لِقَـوْلِ مُفْتَـرٍ بِـهِ جَهُـولِ[٢]

٢٧- فَعَقْـدُنَا الإِثْبَـاتُ[٣] يَـا خَلِيْلِـي مِـنْ غَيْـرِ تَعْطِيـلٍ وَلَا تَمثِيـلِ

وفي كل معنى فيكفي عنه نفي التمثيل، لأن هذا هو نفي التمثيل.

الوجه الثالث: **أنَّ نفْي التشبيه صار عند كثير من الناس يعني نفي الصفات مطلقًا**، وذلك عند مَن يقول: إنَّ كل مَن أثبت لله صفة فهو مشبّه، فإذا قلنا: من غير تشبيه، صار معنى هذا الكلام عندهم أي: مِن غير إثبات الصفات! **وهذه المسألة تحتاج إلى الانتباه لأهميتها**، فإن أكثر ما يقرأ في الكتب في هذا الباب: من غير تشبيه، وهذا التعبير كما عُلم فيه نقص، **والأولى: أن يُعبّر عنه: من غير تمثيل**. [العثيمين (٩٣ ـ ٩٤، ١١٤ـ١١٥، ٢٢٠ـ٢٢١)، ابن القاسم (٢٣)، الفوزان (٧١)].

(١) قوله: نمره كما جاء، فيه إجمال. يحتمل: إمراره أي: عدم التعرّض لكيفيته، مع إمرار اللفظ والمعنى، وهذا صواب، أي نُثبت اللفظَ والمعنى لكن لا نتعرّض للكيفية. ويحتمل إمرار اللفظ فقط ولا نتعرَّض للمعنى وهذا مذهب المفوّضة وهو مِن شر أقوال أهل البدع. [ابن القاسم ٢٤، العثيمين ١٠٤ مؤسسة. تنبيهات ١٤٨].

(٢) أحسنَ الناظم في القيد، فإنما يعارض نصوص الكتاب والسنة جاهل مفتري سخيف العقل، أما العقل الصريح فلا يمكن أن يُعارض النقل الصحيح.

(٣) قول الناظم: (فعقدنا الإثبات) فيه قصور، لأنَّ الواقع أنَّ اعتقادَنا: إثباتٌ و نفي و توقف، الإثبات: **فيما أثبته الله لنفسه** كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والوجه، والعين واليد، والقدم، والأصبع، وغير ذلك: **فهذا نثبته لأنَّ الله أثبته لنفسه**. والنفي: فيما نفاه الله عن نفسه كالظلم، والجهل، والغفلة، والنسيان، والعور، وغير ذلك، **فننفي ما نفاه الله عن نفسه**.

والثالث: التوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفْيه ما لم يتضمن نقصًا محضًا، فإنْ تضمّن نقصًا محضًا فإننا ننفيه عن الله وإن لم يرد نفيه، **وأما فيما لم يرد إثباته ولا نفيه كالجسم فلا نثبته ولا ننفيه**؛ لأنَّ الله لم ينفِه عن نفسه ولم يثبته، فإذا لم ينفِه عن نفسه ولم يثبته فليس لنا دخل في هذا، فنقف حيث وقف النص، **ولكن نسأل عن المعنى المراد**، مثلا: ما المراد بالجسم؛ فإن أُريد بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يستحقه من الصفات، **فهذا المعنى صحيح**، فإن الله تعالى شيء قائم =

٢٨- فَكُـلُّ مَـنْ أَوَّلَ[١] فِي الصِّـفَاْتِ كَذَاتِـهِ مِـنْ غَيْـرِ مَـا إِثْبَـاتِ

٢٩- فَقَـدْ تعَـدَّى واسْـتَطَالَ واجْتَـرَى وخَـاضَ فِي بَحْـرِ الهَـلَاكِ وافْتَـرَى

٣٠- أَلَـمْ تَـرَ اخْـتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ فِيْـهِ وحُسْـنَ مَـا نَحَـاهُ ذُوْ الأَثَـرْ

٣١- فَـإِنَّهمْ قَـدِ اقْتَـدَوْا بالمُصْـطَفَى وصَـحْبِه فَـاقْنَعْ بِهَـذَا وكَفَـى

*** * ***

بنفسه متصف بما يليق به من الصِّفات: يستوي، ويأتي، وينزل، ويضحك، ويفرح، ويغضب، ويرضى، ونحن نؤمن بذلك. وإن أريد بالجسم الشيء المركّب من أجزاء يفتقر بعضها إلى بعض، ويجوز انفصال بعضها عن بعض كما في الأجسام المخلوقة **فهذا باطل**.[العثيمين (١٠٥ـ١٠٨، ١٠٦)].

(١) قوله: (أَوَّل) الأولى حرَّفَ. لأنَّ لفظ التأويل له معان، منها ما هو صحيح كالتفسير وبيان المعنى. ومنها ما هو باطل كنفي كَون لها معنى أو صرف المعنى الحقّ إلى معنى آخر، ففاعل هذا هو المتعدِّي والهالك والمفتري. [ابن قاسم (٢٥)] وما سيأتي عند بيت رقم (٥١).

البابُ الأولُ: فِيْ مَعْرِفَةِ الله تعالى وإثبات أسمائه وصفاته وعد بعضها[١]

٣٢- أَوَّلُ واَجِـــبٍ عَلَـــى العَبِيـــدِ مَعْرِفَـــةُ[٢] الإِلَـــهِ بِالتَّسْـــدِيْدِ

٣٣- بِأَنَّـــــه وَاحِـــــدٌ لا نَظِيـــــرَ لَـــــهُ ولا شِـــــبْهَ[٣] وَلَا وَزِيـــــرَ

---

(١) **تنبيه يتعلق بالأبواب والفصول**: قسّم الناظم رحمه الله نظمَه في الشرح إلى أبواب وفصول، إلا أنه ربَّما توسَّع، فيذكر على البيت أو البيتين فصلًا لاقتضاء الشرح ذلك، مع أنَّ ذلكَ الفصْل يُمكن إدخاله في لفظ الباب قبلَه، ولهذا اختلفَتْ الفصُول في النُّسخ المطبوعة، فمثلًا هذه الترجمة قسَّمها في الشرح إلى ثلاثة فصُول، الأول في معرفة الله. وآخر: في الأسماء. والثالث: في الصفات، والأمر في بعض النسخ المطبوعة كذلك، لكن رأيت أنَّ ضمَّها في باب واحد أحسن وأوفق بالمتن. وهكذا فيما يأتي من الأبواب.

(٢) فسّره الناظم في الشرح بـ: وجوده بالنظر السديد، وطريقة المتكلمين طريقة مبتدعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة. بل أول واجب على العبيد توحيد الله تعالى وإفراده بالعبودية، أما معرفته فإنَّها مركوزة في الفِطَر، لقوله ﷺ: «**كلُّ مَولُود يولدُ عَلى الفِطْرَة**» [خ ١٣٨٥ م ٢٦٥٨]، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:٣٠]، وقال تعالى في الحديث القدسي: «**إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين**» [م ٢٨٦٥] وربما تغيَّرت هذه الفطرة لصوارف طارئة تصرفُ العبدَ عن فطرته السَّليمة. لكن يُمكن توجيه كلامِه: بأنَّ أوّل واجب على العبيد: معرفة الله المتضمِّنة ما يجب له على عبيده مِن توحيده وطاعته بواسطة الرُّسل الذين أرسلَهم، فيستقيم حينئذ الكلام. قال شيخُ الإسلام رحمه الله: إنّ السلفَ والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد: الشهادتان. ومتفقون على أنَّ مَن فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ. «العقل والنقل» (٨/ ١١). وقال ابنُ أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٣): ولهذا كان الصحيح أنَّ أولَ واجب يجبُ على المكلَّف: شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أنَّ أولَ ما يؤمر به العبد الشهادتان. انتهى [الفوزان (٨٧)، العثيمين (١٣٣ـ١٣٤)، ابن القاسم (٢٩)].

(٣) راجع التعليق على البيت رقم (٢٣) [العثيمين (١٣٧)].

٣٤- صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيْمَهْ[١] أَسْمَاؤُهُ ثَابِتَةٌ عَظِيْمَهْ

٣٥- لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيْفِيَّهْ لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ

٣٦- لَهُ الحَيَاةُ والكَلَامُ والبَصَرْ سَمْعٌ إِرَادَةٌ وَعِلْمٌ وَاقْتَدَرْ[٢]

---

(١) قال الناظم في الشرح: إذ لو كانت حادثة لاحتاجت إلى محدث انتهى. وهذا تصريح منه بأن الصفات كلّها قديمة. وعندهم: ما ثمَّ إلا قديم أو مخلوق، فما كان قديمًا فهو لازم لذاته لا يتعلّق بمشيئته، وما كان محدَثا فهو المخلوق المنفصل عنه، فلا يقوم عند هؤلاء الذين ذهب الناظم مذهبهم بذات الله فعلٌ ولا كلام ولا إرادة ولا غير ذلك مما يتعلَّق بمشيئته وقدرته! وليس هذا من عقيدة السلف ولا مِن دين الإسلام في شيء، **والصواب التفصيل**: **فالصفات الذاتية** كالحياة والعلم والقدرة، **والصفات الخبرية** كالوجه واليدين: هذه صفات قديمة بلا شكَّ، لازمة لله تعالى، لم يزل ولا يزال متصفًا بها، وأما **الصفات الفعلية** -وهي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها- فإنها قديمة الجنس أو النوع، إذ الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالا لما يريد، لكنها حادثة النوع أو الفرد، مثل الاستواء على العرش نوع من أنواع الفعل وهو حادث لأنه بعد خَلْق العرش، وكذلك النزول إلى السماء الدنيا نوع من أنواع الفعل وهو حادث لأنه بعدَ خَلْق السماء الدنيا، وهكذا الخلق والرزق والكلام قديمة النوع حادثة الآحاد بمعنى أنه متصف بنوعها في الأزل، وآحادها تتجدَّد، فهو يتكلَّم متى شاء ويخلُق ويرزق متى يشاء سبحانه، فلا بد من هذا التفصيل، والله الموفق. [أبابطين «اللوامع» (١/ ١١٢)، ابن القاسم (٣١ـ٣٢)، العثيمين (١٤١ـ١٤٣) تنبيهات (١٥١)، الفوزان (٨٩ـ٩٠)].

(٢) إنما نصَّ على هذه الصفات السبع لموافقة الأشاعرة لأهل السُّنة في عدِّها -ولا نقول في إثباتها- وكلامه هذا يُوهم أنه لا يَثبت غيرها من الصفات، ولكن له كلام آخر مضمُونه: أنه يجب إثبات كل ما وَصَف الله به نفسَه، وذلك هو الحق، وهو في قوله فيما سبق:

فكل ما جاء من الآيات أو صح في الأخبار عن ثقات
من الأحاديث نُمرّه كمَا قد جاء فاسمع من نظامي واعلما

فكلامُه هذا يدلُّ على أننا نُثبت لله تعالى كلّ مَا أثبته لنفسه من الصفات. [العثيمين (١٥٥، ١٨١)]. قلتُ: وانظر مَا سيأتي في الأبيات: (٤٦-٤٨).

٣٧- بِقُــدْرَةٍ [١] تعَلَّقَــتْ بِمُمْكِــنِ [٢] كَــذَا إِرَادَةٌ [٣] فَــعِ [٤] واسْــتَبِنِ

٣٨- والعِلْــمُ وَالكَــلَامُ قَــدْ تَعَلَّقَــا بِكُــلِّ شَــيءٍ يَــا خَلِيْلِــي مُطْلَقَــا

٣٩- وسَــمْعُه سُــبْحَانَه كَالبَصَــرِ بِكُــلِّ مَسْــمُوعٍ وَكُــلِّ مُبْصَــرِ

---

(١) في المطبوع بحاشية ابن القاسم (قُدْرَتُه تعلَّقت بممكن) وهو قريب، لكن المثبت من الأصل الذي شرح عليه الناظم (١/ ١٣٠، ١٥٠) وسائر النُّسخ المطبوعة.

(٢) القُدرة تتعلَّق بالمَمْكن، والواجب مِن باب أولى، وأخرج الناظم: المستحيل فلا تتعلَّق به القدرة! لكن هذا يحتاج إلى بيان، لأنَّ المستحيل قسمان: **الأول**: مستحيل لذاته فهذا لا تتعلق به القدرة لأنه ليس بشيء أصلًا، مثل كون الشيء ساكنًا ومتحركًا موجودًا ومعدومًا في آن واحد. **والثاني**: مستحيل لغيره أي لكونه لم تجر به عادة أو نحو ذلك فهذا تتعلَّق به القدرة. [العثيمين (١٧٩، ١٧٧، ١٧٥)، وابن القاسم (٣٤ـ٣٥)، الفوزان (٩٨ـ٩٩)].

(٣) الإرادة أخص من القدرة، وهي نوعان: فالإرادة الشرعية: تتعلق بكل ما يحبه الله. والكونية: تتعلّق بكل ما يريده من الممكنات. [ابن قاسم (٣٥)، والعثيمين تنبيهات (٤٧)].

(٤) فعْل أمْر، من: الوَعْي، وهو: الحفظ والجمع، أي: اجمع حواشي هذا الكلام واحفظ مضمون هذا النظام انتهى قاله الناظم في «اللوامع» (١/ ١٥٧). قوله: (واستبن) أي: اطلب بيانَه مِن مظانه.

فصل: في مبحث القرآن العظيم، وبيان اختلاف الناس فيه ومذهب السلف

٤٠- وأَنَّ مَـــا جَـــاءَ مَـــعَ جِبْرِيـــل مِـــنَ مُـحْكَـــمِ القُـــرْآنِ وَالتَّنْـــزِيْلِ

٤١- كَـــلَامُهُ سُبْحَانَـــهُ قَدِيـــمُ[1] أَعْيَـــا الـــوَرَى بـــالنَّصِّ يَـــا عَلِـــيمُ

٤٢- وَلَـيسَ فِي طَـوْقِ الـوَرَى مِـنْ أَصْـلِهِ أَنْ يَسْـــتَطِيْعُوا سُـــوْرَةً مِـــن مِثْلِـــهِ

*** * ***

(١) هذا ليس من قول السَّلف، وهو متفرِّع عن الكلام السابق وهو: أنّ صفاتِه قديمة، فعند ابن كلّاب وأتباعه أنَّ الكلام ومنه القرآن قديم لازم للذات، ليس متعلّقًا بالمشيئة، ولم يقل أحد من السلف إنَّ القرآن قديم انتهى. نعم كلام الله مِن حيثُ هو قديم النوع، لكن آحاده حادثة ليستْ قديمة فالله عزَّ وجل يحدِث مِن أَمْره مَا شَاء متى شاء والقرآن مِن أفرادِ كلامه الذي يتجدد بحسب مشيئته. ولو أنه قال: كلامُه سبحانه (عظيم) أو (كريم) لكان أولى، وأما كلمة (قديم) بالنسبة للقرآن فهذه كلمة محدَثة، غير صحيحة بالنسبة للقرآن. [ابن القاسم (٣٦ـ٣٧)، العثيمين (١٨٨ـ١٩٥، ١٨٩)، الفوزان (١٠٤)].

فصلٌ: في الصِّفَات التي يُثبتها السَّلفيُّون ويجحدُها غَيرُهم

٤٣- وَلَـــيْسَ ربُّنَـــا بجَـــوْهَرٍ وَلَا عَـرْضٍ وَلَا جِسْـمٍ [١] تَعَالَى ذُوْ العُلَا

٤٤- سُـبْحَانَهُ[٢] قَـدِ اسْـتَوَى كَمَـا وَرَدْ مِنْ غَيرِ كَيفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدّ[٣]

---

(١) ظاهرهُ أنَّ الناظم رحمه الله يرى أنَّ مِن عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الله ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم، ولا شك أنَّ هذا النفي ليس بصحيح، ولم يقل أهلُ السنة بذلك، وليس هذا مذهبهم في هذه الألفاظ وشِبهها، **بل مذهبهم فيها التوقُّف في لفظها، فلا يُثبتونه ولا ينفونه**، لأنها ألفاظ اصطنعها المتكلِّمون واصطلحوا عليها لم تكُن معروفة عند السَّلف، وصارت سلَّمًا لأهل التعطيل لنفي الصفات، فأهل السنة لا يجزمون بنفي شيء أو إثباته إلا بدليل، وهذا ليس فيه دليل، لا إثباتًا ولا نفْيًا، **لكن يَسْتفصلون في المعنى، فيقبلون المعنى الحق ويثبتونه، ويردون المعنى الباطل**. [انظر: حاشية «اللوامع» (١/ ١٨٢ـ١٨٩)، ابن القاسم (٣٨ـ٣٩)، العثيمين (٢٠١ـ٢٠٣)، الفوزان (١٠٨ـ١١٠)] على أنه يمكن توجيه البيت على معنى أننا لا نقول: ربنا جوهر أو جسم؛ بل نسكُت عن ذلك فلا ننفيه ولا نثبته وعلى هذا الاحتمال يكون البيت صحيحًا، لكنه توجيه بعيد لكون الناظم صرَّح في الشرح أنه ينفي كون الباري جوهرًا. [العثيمين ٢٠١ تنبيهات ١٥٢].

(٢) أي تنزيهًا عن أن يكون ربّنا جسما أو عرضا أو جوهرًا، **وهذا التنزيه ينبغي التنزه عنه**، فإن التنزيه الحق: **أن يُنزّه الرب عما لا يليق به**، لا أنْ يُؤتى بألفاظ مُجملة ثمَّ يُقال: يجب أنْ ننزِّه الله عنها. [العثيمين (٢٠٣)].

(٣) لفظُ (الحدّ) القول فيه كالقول في (الجوهر والجسم) فهو من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب ولا في السُّنة إثباتًا أو نفْيًا فالواجب السُّكوت عنه، ثمَّ بعدَ استفصالنا عن المعنى المقصود منه نقبل المعنى الحق وننفي المعنى الباطل ونردّه، وقول الناظم: (تعالى أن يحد) عنى: تعالى أنْ يُحاط به، كما صرَّح به في البيت بعده. [ابن سحمان حاشية «اللوامع» (١/ ٢٠١)، العثيمين (٢١٢ـ٢١٤) تنبيهات ٣٧].

٤٥- فـــلا يُحِيـــطُ عِلْمُنـــا بِذَاتِـــهِ كَـــذَاكَ لا يَنْفَـــكُّ عـــن صِفَاتِـــهِ[١]

٤٦- فَـكُلُّ مَـا قَـدْ جَـاءَ فِـي الـدَّلِيلِ فَثَابِـــتٌ مِـــنْ غَيْـــرِ مَـــا تَمْثِيـــلِ

٤٧- مِـنْ رَحْـمَةٍ وَنَحْوِهَـا كَوَجْهِـهِ وَيَـــدِهِ وَكُـــلِّ مَـــا مِـــنْ نَهْجِـــهِ

٤٨- وَعَيْنِـــهِ وَصِفَـــةِ النُّـــزُولِ وَخَلْقِـــهِ فَاحْـــذَرْ مِـــنَ النُّـــزُوْلِ

٤٩- فَسَـائِرُ[٢] الصِّـفَاتِ وَالأَفْعَـالِ قَدِيْـــمَةٌ[٣] للهِ ذِيْ الجَـــلَالِ

٥٠- لَكِـنْ بِـلَا كَيْـفٍ وَلَا تَمْثِيـلِ رَغْمًـا لأَهْـلِ الزَّيْـغِ وَالتَّعْطِيْـلِ

---

(١) هذا الكلام فيه إجمال وقد تقدم التعليق عليه عند البيت رقم (٣٤)، عند قوله (صفاته كذاته قديمه) وحاصله: أنَّ صفاته قسمان، **قسم لازم لذاته** لا ينفك عنه وهي الصفات الذاتية والخبرية، والآخر **صفات فعلية لازمة باعتبار الجنس أو النوع لأنّ الله لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد، لكن آحاد الفعل أو نوع الفعل ينفك عنه ليس لازمًا لذاته**، فكلام المصنف يُحمل على الصفات الذاتية الخبرية وعلى جنس الصفات الفعلية. [العثيمين (٢١٥ـ٢١٧)، تنبيهات (٤٢)، الفوزان (١١٦ـ١١٧)].

(٢) كلمة (سائر) ترد بمعنيين: جميع، وباقي، والمراد هنا جميع، وكلامه صحيح بالنسبة للصفات الذاتية والخبرية، وأما قوله «والأفعال» ففيه إجمال تقدَّم بيانه قريبًا، وهو أنه لا يُطلق على الصفات الفعلية أنها قديمة ولا حادثة هكذا إجمالًا بل نفصِّل فنقول: قديمة الجنس، حادثة النوع أو الآحاد. [العثيمين (٢٥٦) تنبيهات (٤٢)، ابن القاسم (٤٤)، الفوزان (١٢٣)].

(٣) الناظم يقول في الشرح: ليس شيء منها حادث وإلا كان محلا للحوادث. وليس هذا من كلام السلف بل كلام المتكلمين. وقد تكرر التنبيه على هذا. انظر بيت: ٣، ٣٤، ٤١ .

٥١- فَمُرَّهَا[١] كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَغَيْرِ فِكْرِ[٢]

٥٢- وَيَسْتَحِيلُ الجَهْلُ وَالعَجْزُ كَمَا قَدْ اسْتَحَالَ المَوْتُ حَقًّا وَالعَمَى

٥٣- فَكُلُّ نَقْصٍ قَدْ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ

*** * ***

(١) في نسخة ابن القاسم (٤٥): (نُمِرُّها) والمثبت من أصل الناظم الذي عليه الشرح (١/ ٢٦١) وسائر النسخ المطبوعة. وسبق التنبيه على ما في لفظ (الإمرار) من إجمال، عند البيت (٢٥) فراجعه. [وانظر: تنبيهات ٤٣]

(٢) **قوله**: (من غير تأويل) فيه إجمال لأنَّ التأويل تارةً يُراد به التفسير المطابق للفظ وهذا المعنى ثابت في آيات الصفات. وتارة يراد به صرف اللفظ عن ظاهره وهذا المعنى منفي في آيات الصفات إذ لا يجوز صرفها عن ظاهرها. فلو عدل إلى لفظ التحريف كان أولى. [العثيمين تنبيهات (٤٣). ابن قاسم ٤٥]. **وقوله**: (غير فكر) قال الناظم في الشرح: مِن غير فكر فِي مَعَانِيهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي طَوْقِ الْبَشَرِ أَنْ يُكَلَّفُوهُ، وَلَا فِي وُسْعِهِمْ أَنْ يَعْرِفُوهُ! انتهى. وهذا منتقد. قال ابنُ عثيمين: فيه إجمال، فالتفكر في معناها ثابت. وفي كيفيتها منفي انتهى. لكن هناك معنى جيد يمكن حمل النفي عليه، قال ابنُ القاسم: فالتفكُّر الذي مبناه على القياس ممتنعٌ في حقِّ الله سبحانه وتعالى، ومن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضلَّ في عقله ودينه. [لوامع ١/ ٢٦١. ابن عثيمين تنبيهات ٤٣. ابن قاسم ٤٥].

فصل: في إيمانِ المقلِّد

٥٤- وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيْهِ الجَزْمُ فَمَنْعُ تَقْلِيْدٍ[١] بِذَاكَ حَتْمُ[٢]

٥٥- لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ[٣] لِذِي الحِجَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الفَنِّ

٥٦- وَقِيْلَ: يَكْفِي الجَزْمُ[٤] إِجْمَاعًا بما يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا

٥٧- فَالجَازِمُوْنَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ فَمُسْلِمُوْنَ عِنْدَ أَهْلِ الأَثَرِ

---

(١) المراد به هنا: قبول قول الغير بدون دليل عقلي!.

(٢) هذا القول ضعيف جدًّا يلزم عليه أنَّ العوام الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر بدون اجتهاد: أنَّ إيمانهم ليس بصحيح!، وعند المتكلمين أنه لابد في العقيدة من النظر والاستدلال بالأدلة العقلية. قال النووي رحمه الله في «شرحه على صحيح مسلم» عند حديث: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله**» رقم (٢١): «فيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أنَّ الإنسان إذا اعتقدَ دينَ الإسلام اعتقادًا جازمًا لا تردُّد فيه كفاهُ ذلك وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجبُ عليه تعلُّم أدلةِ المتكلِّمين ومعرفة الله تعالى بها، خلافًا لمن أوجبَ ذلك وجعلَه شرطًا في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلِّمين وهو خطأ ظاهر، فإنَّ المراد التصديق الجازم وقد حصَل ولأن النبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل، فقد تظاهرَتْ بهذا أحاديث فى الصحيحين يحصُل بمجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي». [ابن القاسم (٤٧ـ٤٩)، العثيمين (٢٧٣ـ٢٧٧)، الفوزان (١٢٨ـ١٣١)].

(٣) قال ابن تيمية: إطلاق وجوب القطع هنا وعدم جواز الظن خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف. مجموع الفتاوى ٣/ ٣١٤.

(٤) هذا هو الصواب، كما تقدَّم في التعليق السابق [المراجع السابقة].

الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة

٥٨- وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ[١] غَيْرُ الذَّاتِ ... وَغَيْرُ مَا الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

٥٩- مَخْلُوْقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ ... قَدْ ضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالقِدَمْ[٢]

٦٠- وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ ... مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارِ

---

(١) هذا هو التعبير الحسن، وكان الأولى أن يقولَ في الباب: (الباب الثاني: في الأشياء المخلوقة)، وذلك لأنَّ قوله: (في الأفعال المخلوقة) توهم بأنَّ المراد بالأفعال أفعال الله، وأفعال الله ليست مخلوقة وإنما المخلوق هو المفعول، وأما الفعل فهو صفة لله، وصفات الله ليست مخلوقة، فالأشياء مخلوقة أي كل الأشياء، وكل ما عدا الخالق فهو مخلوق؛ من الأعيان والصفات والزمان والمكان وغير ذلك، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فالرب خالق والعالَم مخلوق، ثم أيضًا لو قال: (في الأشياء المخلوقة) لشَمل ذلك الأعيان والأفعال والأوصاف، بخلاف ما لو قال: (في الأفعال المخلوقة) فإن ذلك يختص بالأفعال فحسب. [العثيمين (٢٨١)].

(٢) هذه إشارة إلى مسألة تسلسل الحوادث، وقد اختارَ شيخُ الإسلام أنَّ تسلسُلَ الذوات في الماضي مستحيلة لأنه ليس في المخلوقات ما يُوصف بالقِدَم كقِدَم الله تعالى لكنَّنا نعلمُ أنَّ الله لم يزل ولا يزال خلاقًا، واختاره العلامة العثيمين وعلَّق هنا بقوله: إنْ أراد مَن أثنى عليها بالنوع فليس بصحيح، وإن أراد مَن أثنى عليها بالعين فهذا صحيح؛ لأنه ما من شيء من المخلوقات يكون قديما ليس لهُ أول أبدًا، وخلاصةُ القول في ذلك: **أنه ليس في الوجود إلا خالق ومخلوق، وأنَّ الخالق جلَّ وعلا لم يزل ولا يزال موجودًا، وأمَّا المخلوق فالأزل في حقِّه ممتنع، فليس هناك شيء من المخلوقات يكون أزلياً أبدًا**، بل مَا مِن مخلوق إلا وهو حادث بعد أن لم يكن؛ فالسَّموات والأرض والجبال والشجر والدواب والعرش والكرسي والقلم وغير ذلك كله مخلوق من العدم، **ولم يقل أحد بقِدَمه إلا الفلاسفة**، فالفلاسفة هم الذين قالوا بقِدَم العالَم، وأنَّ العالم لم يزل ولا يزول، ولهذا يقولون: إنَّ المادة لا تفنى كما أنها ليست حادثة، وهذا لا شك أنه شرك مخرج عن الملة، ومَن ادعى أنَّ مع الله شريكًا في الوجود فهو مشرك. [العثيمين (٢٨٤ـ٢٨٥)، ابن القاسم (٥٠)، الفوزان (١٣٤)].

٦١- لَكِنَّـهُ لَا يَخْلُـقِ الخَلْـقَ سُـدَى كَمَـا أَتَـى فِـي النَّـصِّ فَـاتْبَعِ الهُـدَى

٦٢- أَفْعَالُنَـــــا مَخْلُوْقَـــــةٌ للهِ لَكِنَّهَـــا كَسْـــبٌ لَنَـــا يَـــا لَاهِـــي

٦٣- وَكُـــلُّ مَـــا يَفْـــعَلُهُ العِبَـــادُ مِـــنْ طَاعَـــةٍ أَوْ ضِـــدِّهَا مُـــرَادُ

٦٤- لِرَبِّنَـا مِـنْ غَيـرِ مَـا اضْـطِرَارِ مِنْـــهُ لَنَـــا فَافْهَـــمْ[1] وَلَا تُمَـــارِ

٦٥- وَجَـازَ لِلْمَـوْلَى يُعَـذِّبُ الـوَرَى مِنْ غَيـرِ مَا ذَنْبٍ[2] وَلَا جُرْمٍ جَرَى

---

(١) الناس في أفعال العباد على ثلاثة أقوال: الأول: أن الله خلقها وأجبرهم عليها وهذا قول الجبرية. الثاني: أن العباد مستقلّون بأعمالهم لم يقدرها الله ولا خلقها. وهذا قول القدرية بل الغلاة منهم ينفون علم الله بها. الثالث: أن أفعال العباد مخلوقة لله ومفعولة للعباد فهي باعتبار الخلق والتكوين خلق لله، وباعتبار كسب العبد لها ومباشرته إياها هي فعل له، وهذا قول أهل السنة. تنبيهات العثيمين (٦١).

(٢) ليس هذا من قول السلف ولا من الثناء على الله تعالى، وإنما يجري على مذهب الأشاعرة الذين ينفُون الحكمة في أفعال الله تعالى. فيقولون: يفعل لمجرَّد المشيئة لا لِحِكْمة، فيجوز عندهم أن يُعذّب المطيع وأنْ ينعِّمَ الكافر لأنه يفعل ما يشاء، قال شيخ الإسلام رحمه الله: **ليس من أهل السنة مَن يقول** إن الله يعذب نبيًّا أو مطيعًا ولا مَن يقول: إن الله يثيب إبليس وفرعون أو عاصيًا، والله سبحانه وتعالى القائم على كلّ نفس بما كسبت فيجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، الصادقُ الذي لا يخلف الميعاد، العدل الذي لا يجور ولا يَظلم ولا يخاف عباده منه ظلما باتفاق جميع الرسل والكتب انتهى. فما **ذهبَ إليه الناظم باطل** لأنه مخالف للنصوص الصريحة في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]. [بابطين «اللوامع» (١/ ٣٢٠ـ٣٢٣)، ابن سحمان «اللوامع» (٣٢٣ـ٣٢٦)، ابن القاسم (٥٤)، العثيمين (٣٠٢ وبعد)، الفوزان (١٤٨ـ١٥٠)].

٦٦- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ[١]

٦٧- فَإِنْ يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَإِنْ يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ[٢]

٦٨- فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ[٣] وَلَا الصَّلَاحِ وَيْحَ مَنْ لَم يُفْلِحِ

---

(١) هذان تعليلان للقَول السَّابق، **الأول**: أنَّ كلَّ أفعال الله جميلة. **والثاني**: أنه لا يُسأل عما يفعل، والتعليل بهما مردود، **أما الأول**: فلأن تعذيب المطيع وإثابة العاصي غير جميل، فالتعليل بهذا لذلك المذهب باطل أصلًا، إذ ما تضمنه قول الأشاعرة ليس بجميل، وليس في أفعال الله ما ليس بجميل، فتعليلهم هذا رد عليهم. **وأما الثاني**: فإنه لا يُسأل سبحانه عما يفعل **لتمام حكمته** فإنه لا يفعل شيئا لغير حكمة، وأما الأشاعرة فيقولون: لا يُسأل عما يفعل لمشيئته، لا لحكمته، فضلوا من هذا الباب. ثم إن الاستدلال بالآية التي أشار إليها الناظم بعيد جدًّا لأن تعذيب من لا يذنب لا يفعله الله بالنص، والآية لم تتعرَّض لما لا يقع، وإنما فيها أنَّ أفعال الله إذا وقعت لا يسأله أحد عنها والفرق بين الأمرين ظاهر. [بابطين «اللوامع» (١/ ٣٢٢)، العثيمين (٣٠٢ـ٣٠٧،٣٠٣) تنبيهات ١٥٥، الفوزان (١٥١)].

(٢) هذا حق، فإثابة المطيع فضل من الله أوجبه على نفسه تفضُّلا، ولن يخلف الله وعده فإنه ﴿لا يخلف الميعاد﴾، وقوله: (وإن يعذب فبمحض عدله) ظاهره أنه إنْ يعذب مطلقًا، فإنْ كان مرادًا للناظم فليس بصحيح كما تقدم، بل: «إن يعذب على الإساءة فبمحض عدله» هذا هو الصحيح، فإن تعذيب المحسِن: ظلم، والله سبحانه وتعالى منزه عن الظلم. [العثيمين (٣٠٥ـ٣٠٨)، ابن القاسم (٥٥ـ٥٦)].

(٣) هذه مسألة فعل الأصلح، وهي مسألة فيها نزاع طويل بين أهل الاعتزال وبين غيرهم، فالمعتزلة يرون أن الله يجب عليه أن يفعل الصلاح، والأصلح. ونفاه الجهمية والأشعرية. **والصحيح التفصيل**: وأنَّ نقولَ: إنَّ الله تعالى يفعلُ ما كانَ مِن مُقتضى حكمته وكماله، ولكنَّ الميزان في الأصلح والصَّلاح هو الواقع الشَّرعي الذي يتبيَّن به أنَّ هذا الفعل الذي أجراه الله عز وجل هو الأصلح. فلا نجعل فعل الله تابعًا لما تقتضيه عقول البشر ولا نُوجب عليه فعل شيء لم يفعلْه، بل نجزم بأنَّ ما فعلَه فهو خير ونجعل العقول تابعة لفعله سبحانه. [العثيمين =

٦٩- فَكُـلُّ مَـنْ شَـاءَ هُـدَاهُ يَهْتَـدِيْ وَإِنْ يُـرِدْ ضَـلَالَ[1] عَبْـدٍ يَعْتَـدِيْ

*** * ***

٣٠٨ـ٣١٢، تنبيهات ٦٤. وانظر: ابن القاسم (٥٦ـ٥٧)، الفوزان (١٥٣)]. وذكر ابن تيمية رحمه الله أنَّ قولَ المعتزلةِ هذا قول مبتدَعٌ مخالف لصحيح المنقول والمعقول وأنَّ أهل السُّنة متفقون على خلافه. انظر «اقتضاء الصراط» (٢/ ٣١٠) فإنه مهم.

(١) في نسخة: (إضلال)، وهي قريبة، والمثبت من أصل الناظم (١/ ٣٢١) وسائر النسخ المطبوعة.

قال العلامة العثيمين: ذكر الناظم هذا تفريعًا على القول بنفي وجوب الصلاح. وكون من شاء الله هداه ومن شاء أضله: هذا صحيح، لكن الله تعالى أعلم حيثُ يجعل هدايته فإنَّ هدايته هي العلم النافع والعمل الصالح وهما فرع عن الرسالة فكما أن الله أعلم حيث يجعل رسالته كذلك هو أعلم حيث يجعل هدايته فمن علم منه سبحانه أنه أهل للهداية: هداه، ومن علم منه غير ذلك: وكَلَه إلى نفسه وخُذل. [تنبيهات على السفارينية (٦٤)].

فصل : في الكلام على الرزق

٧٠- وَالـرِّزْقُ مَـا يَنْفَـعُ مِـنْ حَـلَالِ أَو ضِـدِّهِ فَحُـلْ عَـنِ المُحَـالِ

٧١- لِأَنَّـهُ رَازِقُ كُـلِّ الخَلْـقِ وَلَـيْسَ مَخْلُـوقٌ بِغَيـرِ رِزْقِ

٧٢- وَمَـنْ يَـمُتْ بِقَتْلِـهِ مِـنَ البَشَـرْ أَوْ غَيـرِهِ فَبِالقَضَـاءِ وَالقَـدَرْ

٧٣- وَلَـم يَفُـتْ مِـنْ رِزْقِـهِ وَلَا الأَجَـلْ شَـيءٌ فَـدَعْ أَهْـلَ الضَّـلَالِ وَالخَطَـلْ

*** * ***

الباب الثالث : في الأحكام و الإيمان والقضاء و متعلقات ذلك

٧٤- وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ طُرًّا أَنْ يَعْبُدُوْهُ طَاعَةً وَبِرًّا

٧٥- وَيَفْعَلُوْا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِيْ عَنْهُ زَجَرْ

٧٦- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبٌ عَلَى العَبْدِ الرِّضَا بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالقَضَا

٧٨- لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِيْ تَقَالَا[1]

*** * ***

(١) انظر: شفاء العليل ٢/ ٣٧٢ ، شرح السفارينية لابن عثيمين ٣٦٨-٣٧٢.

فصل في الكلام على الذنوب والبدع والزندقة ومتعلقاتها

٧٩- وَيَفْسُـــقُ الْمُـــذْنِبُ بِـــالكَبِيْرَهْ كَـــذَا -إِذَا أَصَـــرَّ- بِالصَّغِيـــرَهْ[١]

٨٠- لَا يَخْـرُجُ الْمَـرْءُ مِـنَ الإِيْمَـانِ بِمُوْبِقَـاتِ الذَّنْـبِ وَالعِصْـيَانِ[٢]

٨١- وَوَاجِـــبٌ عَلَيْـــهِ أَنْ يَتُوْبَـــا مِـنْ كُـلِّ مَـا جَـرَّ عَلَيْـهِ حُـوْبَا

٨٢- وَيَقْبَلُ المَوْلَى بِمَحْضِ الفَضْلِ مِـنْ غَيْـرِ عَبْـدٍ كَـافِرٍ مُنْفَصِـلِ

٨٣- مَـا لَـمْ يَتُـبْ مِـنْ كُفْـرِهِ بِضِـدِّهِ فَيَرْتَجِـعْ عَـنْ شِـرْكِهِ وَصَـدِّهِ[٣]

٨٤- وَمَـنْ يَمُـتْ وَلَـمْ يَتُـبْ مِـنَ الخَطَـا فَـأَمْرُهُ مُفَـوَّضٌ لِـذِيْ العَطَـا

٨٥- فَـإِنْ يَشَـأْ يَعْفُـوْ وَإِنْ شَـاءَ انْـتَقَمْ وَإِنْ يَشَـأْ أَعْـطَى وأَجْـزَلَ الـنِّعَمْ

٨٦- وَقِيْـلَ[٤] فِـي الـدُّرُوْزِ[١] والـزَّنَـادِقَهْ وَسَـائِرِ الطَّـوَائِفِ المُنَافِقَـهْ

---

(١) هذا ردٌّ على المرجئة الذين يرون أنَّ فاعل الكبيرة مؤمنٌ كامل الإيمان.

(٢) هذا ردٌّ على الخوارج والمعتزلة الذين يَرَوْنَ أنَّ فاعلَ الكبيرة يخرج من الإيمان.

(٣) حاصل معنى البيتين: أنَّ الله تعالى من محض فضله يقبل توبة من تاب إليه من الذنوب فإنه هو وفّقه لذلك وأعانه، إلا توبة كافر منفصل من الإيمان إما بكفر أصلي أو ردَّة من ذنبٍ غير الشرك فإنَّ قبول توبته مما دون الشرك موقوف على توبته من الشرك والكفر نفسه وذلك بإسلامه وإيمانه وتركه ما هو مقيم عليه من الشرك والصدّ عن دين الله. [لوامع (١/ ٣٧٣)، ابن القاسم (٦٦)، الفوزان (١٧٨)].

(٤) هذا منه تضعيف لهذا القول، وهو: أنه لا تُقبل توبة مَن سَيذكرهم، وأنه لابد مِن قتلهم، مثل السَّحرة والمنافقين الاعتقاديين، والملاحدة كالدُّروز والباطنية، **والقول الثاني**: أنَّ أيَّ كافر - =

٨٧- وَكُـــلِّ دَاعٍ لِابْتِـــدَاعٍ يُقْتَـــلُ كَمَـــنْ تَكَـــرَّرْ نَكْثُـــهُ[٢] لَا يُقْبَـــلُ

٨٨- لِأَنَّـــهُ لَـــم يَبْـــدُ مِـــنْ إِيْمَانِـــهِ إِلَّا الَّـــذِي أَذَاعَ مِـــنْ لِسَـــانِهِ

٨٩- كَمُلْحِـــدٍ وَسَاحِـــرٍ وَسَـــاحِرَهْ وَهُـــمْ عَلَـــى نِيَاتِـــهِمْ فِـــي الآخِـــرَهْ

٩٠- قُلْـــتُ: وَإِنْ دَلَّـــتْ دَلَائِـــلُ الهُـــدَى كَمَـــا جَـــرَى لِلْعَيْلَبُونِـــيِّ[٣] اهْتَـــدَى

٩١- فَإِنَّـــهُ أَذَاعَ مِـــنْ أَسْـــرَارِهِمْ مَـــا كَـــانَ فِيْـــهِ الـــهَتْكُ عَـــنْ أَسْـــتَارِهِمْ

٩٢- وَكَـــانَ لِلـــدِّيْنِ القَوِيـــمِ نَاصِـــرَا فَصَـــارَ مِنَّـــا بَـــاطِنًـــا وَظَـــاهِـــرَا

بأي أنواع الكفر- تُقبل توبته إذا تابَ توبةً نصوحًا، وهو اختيار شيخ الإسلام وجمع من المحقِّقين، واختاره الناظم كما هو ظاهر البيتين (٩٣، ٩٤). [الفوزان (١٨٠-١٨٢، ١٨٧)، ابن القاسم (٦٧)، العثيمين (٣٤٧-٣٥٠)].

(١) فرقة باطنية تؤلَّه الحاكم الفاطمي (الحاكم بأمر الله)، أخذت عقائدها من الإسماعيلية، مقالاتها كفرية، مؤسسهم: حمزة بن علي (٣٧٥-٤٣٠ هـ)، انظر: «الموسوعة الميسرة» (١/ ٤٠٠-٤٠٥).

(٢) أي: تكررت رِدَّته، يرتدّ ثمَّ يتوب، وهكذا. [العثيمين (٣٤٦)].

(٣) العَيْلَبُوْني: نسبة إلى عَيْلَبُون بلدة من أعمال صفد بالشام كانت مسكنًا للدُّروز. في خلاصة الأثر (٢/ ٧٩): «حسن الصفدي الشاعر اللبيب الفائق، كان حسن المطارحة طيب العشرة، وَله شعر كثير مِنْهُ قصيدة نونية هجا بهَا الدروز وَهِي طَوِيلَة تبلغ ثلاثمِائة بَيت يذكر فِيهَا مَذْهَبهم الْفَاسِد وضلالاتهم وَله غير ذَلِك، رحل إلى مصر ودمشق. قال الناظم: وكان مِن الدروز فتابَ وفضَحَهم وردَّ عليهم. توفي سنة ١٠٨٥. [لوامع ١/ ٤٠٢) فوزان (١٨٦)، الكواكب الدّرية (١٩٠-١٩١)].

٩٣- فَكُـــلُّ زِنْدِيـــقٍ وَكُـــلُّ مَـــارِقِ وَجَاحِـــــدٍ وَمُلْحِـــــدٍ مُنَافِـــــقِ

٩٤- إِذَا اسْـــتَبَانَ نُصْحُـــهُ لِلـــدِّيْنِ فَإِنَّـــــهُ يُقْبَـــــلُ عَـــــنْ يَقِيْـــــنِ

*** * ***

فصل : في الكلام على الإيمان، واختلاف الناس فيه، وتحقيق مذهب السلف في ذلك

٩٥- إِيْـمَانُنَا قَـوْلٌ وَقَصْـدٌ وَعَمَـلْ[١] تَزِيْـدُه التَّقْـوَى وَيَـنْقُصْ بِالزَّلَـلْ

٩٦- وَنَحْـنُ فَـي إِيْمَانُنَـا نَسْـتَثْنِي[٢] مِـنْ غَيْـرِ شَـكٍّ[٣] فَاسـتَمِعْ وَاسْـتَبِنِ

٩٧- نُتَـابِعُ الأَخْيَـارَ مِـنْ أَهْـلِ الأَثَـرْ وَنَقْتَفِـيْ الآثَـارَ لَا أَهْـلَ الأَشَـرْ

---

(١) **قول القلب وعمله، وقول اللسان وعمل الجوارح.** فقول القلب: إقراره وإيمانه واعتقاده وتصديقه أي ما أيقن وعقد عليه القلب بدون تردد. ومنه: معرفة التوحيد واعتقاده. وعمل القلب: حركته: كنيته ومحبته وخوفه ورجائه وانقياده وتوكّله وإقباله على الله وخشيته وتعظيمه وإرادته. وقول اللسان: اللفظ كالنطق بالشهادتين وكل عمل يؤدى باللسان كالتلاوة والذِّكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة والتعليم. وعمل الجوارح: فعل المأمورات وترك المنهيات. قال ابنُ تيمية: ولا بد أن يدخل -أي في الإيمان- أعمال القلب المقارنة لتصديقه، مثل حب الله، وخشية الله والتوكل عليه، ونحو ذلك، فإنَّ دخول أعمال القلب في الإيمان أولى من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلِّها.

(٢) هذه مسألة الاستثناء في الإيمان، والصواب فيها التفصيل الآتي. [انظر: العثيمين (٣٧٠ـ٣٧١)، الفوزان (١٩٤)].

(٣) هذا هو التفصيل المشار إليه آنفًا، فيجوز الاستثناء في الإيمان باعتبار النقص في خصال القول والعمل؛ فتقول: أنا مؤمن إن شاء الله، مِن غير شك بل للتقصير الحاصل في بعض خصال الإيمان، فإنْ أراد بالاستثناء الشكّ فلا يجوز. ثمَّ إنَّ الاستثناء قد يَرد في أمر متحقّق الوقوع فلا يلزم أن يدُلّ على الشك، ومنه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ﴾، وقول الزائر: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». [ابن القاسم (٧٢)، تنبيهات العثيمين (٧٦) والمرجعين السابقين].

٩٨- وَلَا تَقُــلْ إِيْمانُنَــا مَخْلُــوْقُ وَلَا قَدِيْــمٌ هَكَــذَا مَطْلُــوْقُ[١]

٩٩- فَإِنَّــهُ يَشْــمَلُ لِلصَّــلَاةِ وَنَحْوِهَــا مِــنَ سَــائِرِ الطَّاعَــاتِ

١٠٠- فَفِعْلُنَــا نَحْــوَ الرُّكُــوعِ مُحــدَثُ وَكُــلُّ قُــرْآنٍ قَدِيْــمٌ[٢] فَابْحَثُــوْا

١٠١- وَوَكَّــلَ اللهُ مِــنَ الكِــرَامِ اثْنَيْــنِ حَافِظَيْــنِ لِلأَنَــامِ

١٠٢- فَيَكْتُبَــانِ كُــلَّ أَفْعَــالِ[٣] الــوَرَى كَمَــا أَتَــى فِــي الــنَّصِّ مِــنْ غَيْــرِ امْتِــرَا

---

(١) هذا بحثٌ أحدَثهُ المتكلِّمون وليس في كتاب الله ولا في سُنَّةِ رسول الله ﷺ ولا في عهد الصَّحابة، وهو: هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، قال الناظم: لا تُطلق الجواب. وعلَّل في البيتين بعده: أنَّ مِن أعمال المؤمن تلاوة القرآن؛ والقرآن (قديم) ليس بمخلوق، قال العلامة العثيمين: «الراجح أنَّ إيماننا كله مخلوق، لأنَّه من صفاتنا ونحن مخلوقون، لكن ما نُؤمن به ينقسم إلى مخلوق وغير مخلوق، فمِن إيماني: إيماني بالقرآن والقرآن ليس بمخلوق، ومن إيماني الإيمان بالملائكة وهي مخلوقة، وفرق بين إيماني، وما أنا مؤمنٌ به، وفرق بين تلاوتي للقرآن - وهو فعلي وهو مخلوق- وبين القرآن الذي أتلوه فإنه كلام الله غير مخلوق». [العثيمين (٣٧٢ـ٣٧٧، ٣٧٤) تنبيهات ٧٧]، [و ابن القاسم (٧٢)، الفوزان (١٩٥)].

(٢) القول بأن القرآن قديم: قول منكر وهو نزعة أشعرية، بل نقول: القرآن مجيد وكريم. وتقدَّم التعليق على هذا عند البيت رقم (٤١)، [العثيمين (٣٧٤ـ٣٧٧)، أو (٤١٧ - ٤١٩ مؤسسة)].

(٣) وأقوالهم أيضًا [العثيمين (٣٨٣)، الفوزان (١٩٨)].

الباب الرابع: في ذكر بعض السمعيات كأشراط الساعة، والبرزخ والحشر والجنة والنار

١٠٣- وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ ... أَوَ جَاءَ فِي التَّنْزِيْلِ وَالآثَارِ

١٠٤- مِنْ فِتْنَةِ البَرْزَخِ وَالقُبُورِ ... وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ

١٠٥- وَأَنَّ أَرْوَاحَ الوَرَى لَم تُعْدَمِ ... مَعْ كَوْنِهَا مَخْلُوْقَةً فَاسْتَفْهِمِ

١٠٦- فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الخَلْقِ وَرَدْ ... مِنْ أَمْرِ هَذَا البَابِ حَقٌّ لَا يُرَدْ

١٠٧- وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ أَشْرَاطِ ... فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شَطَاطِ

١٠٨- مِنْهَا الإِمَامُ الخَاتَمُ الفَصِيْحُ ... مُحَمَّدُ المَهْدِيُّ وَالمَسِيْحُ

١٠٩- وَأَنَّهُ يَقْتُلُ لِلدَّجَّالِ ... بِبَابِ لُدٍّ خَلِّ عَنْ جِدَالِ

١١٠- وَأَمْرَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ اثْبِتِ ... فَإِنَّهُ حَقٌّ كَهَدْمِ الكَعْبَةِ

١١١- وَإِنَّ مِنْهَا آيَةَ الدُّخَانِ ... وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِالقُرْآنِ

١١٢- طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ مِنْ دَبُورِ ... كَذَاتِ أَجْيَادٍ[1] عَلَى المَشْهُوْرِ

١١٣- وَآخِرُ الآيَاتِ حَشْرُ النَّارِ ... كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ

١١٤- فَكُلُّهَا صَحَّتْ[2] بِهَا الأَخْبَارُ ... وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الأَخْيَارُ

---

(١) عنى: الدابة، وقوله: ذات أجياد، على المشهور عند بعض أهل العلم أنها تخرج من أجياد، لكن لم يثبت ذلك، وإنما ورد في أحاديث ضعيفة. [العثيمين (٤٢٨)].

(٢) إلا في قوله عن الدابة إنها تخرج من أجياد؛ فلم يصح به الخبر، إلا أن يكون صحَّ عنده. =

١١٥- وَاجْـزِمْ بِـأَمْرِ البَعْـثِ وَالنُّشُـوْرِ وَالحَشْـرِ جَـزْمًا بَعْـدَ نَفْـخِ الصُّـوْرِ

١١٦- كَـذَا وُقُـوفُ الخَلْـقِ لِلْحِسَـابِ وَالصُّـحْفُ وَالمِيْـزَانُ لِلثَّـوَابِ

١١٧- كَذَا الصِّرَاطُ ثُمَّ حَوْضُ المُصْطَفَى فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا

١١٨- عَنْهُ يُذَادُ المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ وَمَنْ نَحَا سُبْلَ السَّلَامَهْ لَم يُرَدْ

١١٩- فَكُنْ مُطِيْعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَةِ فِي الحَوْضِ وَالكَوْثَرِ والشَّفَاعَةِ

١٢٠- فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الوَفَا

١٢١- مِنْ عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ

١٢٢- وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَكُلُّ جِنَّةِ فِي دَارِ نَارٍ أَو نَعِيْمِ جَنَّةِ

١٢٣- وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَم يَخْلُدِ وَإِنْ دَخَلْهَا[1] يَا بَوَارَ المُعْتَدِي

١٢٤- هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَى فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى

١٢٥- وَجَنَّةُ النَّعِيْمِ لِلأَبْرَارِ مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ

١٢٦- وَاجْزِمْ بِأَنَّ النَّارَ كَالجَنَّةِ فِي وُجُودِهَا وَأَنَّهَا لَم[2] تَتْلَفِ

[العثيمين (٤٣٠)]، أو إلا أن يكون عنى أصل الشرط، وهو خروج الدابة دون الوصف.

(١) في نسخة: «وإن يَرِدْهَا» يعني: وإن وَرَدَها دُخولًا. لكن النسخة الصحيحة: وإن دَخَلْها. أي: وإن دخلَ النارَ فإنه لا يُخلّد فيها، لأنه لا يُخلَّد في النار إلا الكافرون. [العثيمين (٤٧٥)].

(٢) «لم» هنا بمعنى: «لن» يعني: لن تتلف في المستقبل. [العثيمين (٤٧٨)]. وقال الناظم في =

١٢٧- فَنَسْـــأَلُ اللهَ النَّـــعِيمَ وَالنَّظَـــرْ لِـرَبِّنَـــا مِـــنْ غَيـــرِ مَـــا شَبِـــنٍ غَبَـــرْ

١٢٨- فَإِنَّـــهُ يُنَظَـــرُ بِالأَبْصَـــــارِ كَمَـــا أَتَـــى فِـــي النَّـــصِّ وَالأَخْبَـــارِ

١٢٩- لِأَنَّـهُ سُبْحَانَـهُ لَـم يُحْجَـبِ[1] إِلَّا عَـــنِ الكَـــافِرِ وَالمُكَـــذِّبِ

*** * ***

«اللوامع» (٢/ ٢٣٢): «أَيْ لَمْ تَهْلَكْ، يَعْنِي أَنَّ النَّارَ لَا تَفْنَى وَلَا يَفْنَى مَا فِيهَا كَالْجَنَّةِ وَمَا فِيهَا».

(١) قال الناظم في الشرح ٢/ ٢٤٥: بضم التحتية مبنيًا لما لم يُسمّ فاعله، أي: لم يَمتنع سبحانه من أن يمكِّن عباده من رؤيته في دار القرار إلا عن الكافر.

الباب الخامس : في ذكر النبوة ومتعلقاتها ، وبعض الخطائص والمعجزات

١٣٠- وَمِـنْ عَظِيْـمِ مِنَّـةِ السَّـلَامِ وَلُطْفِـهِ بِسَائِـرِ الأَنَـامِ

١٣١- أَنْ أَرْشَـدَ الخَلْـقَ إِلَـى الوُصُـولِ مُبَيِّنًـا لِلْحَـقِّ بِالرَّسُـوْلِ

١٣٢- وَشَـرْطُ مَـنْ أُكْـرِمَ بِالنُّبُـوَّةِ حُرِّيَّـةٌ ذُكُـورَةٌ كَقُـوَّةِ[١]

١٣٣- وَلَا تُنَـالُ رُتْبَـةُ النُّبُـوَّةِ بِالكَسْـبِ وَالتَّهْذِيـبِ وَالفُتُـوَّةِ

١٣٤- لَكِنَّهَـا فَضْـلٌ مِـنَ المَـوْلَى الأَجَـلْ لِمَـنْ يَشَـا مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَـى الأَجَـلْ

١٣٥- وَلَـمْ تَـزَلْ فِيمَـا مَضَـى الأَنْبَـاءُ مِـنْ فَضْلِـهِ تَأْتِـيْ لِمَـنْ يَشَـاءُ

١٣٦- حَتَّـى أَتَـى بِالخَـاتَمِ الَّـذِي خَـتَمْ بِـهِ وَأَعْلَانَـا عَلَـى كُـلِّ الأُمَـمْ

١٣٧- وَخَـصَّـهُ بِـذَاكَ كَالمَقَـامِ وَبَعْثِـهِ لِسَائِـرِ الأَنَـامِ

١٣٨- وَمُعْجِـزِ القُـرْآنِ[٢] كَـالِمعْرَاجِ حَقًّـا بِـلَا مَيْـنٍ وَلَا اعْوِجَـاجِ

١٣٩- فَكَـمْ حَبَـاهُ رَبُّـهُ وَفَضَّـلَهْ وَخَصَّـهُ سُبْحَانَـهُ وَخَوَّلَـهْ

١٤٠- وَمُعْجِـزَاتُ[٣] خَـاتَمِ الأَنْبَـاءِ[١] كَثِيْـرَةٌ تَجِـلُّ عَـنْ إِحصَـاءِ

---

(١) الكاف هنا للتشبيه، يعني: كما تشترط القوة. [العثيمين (٤٩١)].

(٢) هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها لأنَّ المعنى: والقرآن المعجز. وانظر ما سيأتي من التعليق على البيت (١٤٠).

(٣) وكان الأولى أن يعبِّر بـ: الآيات، أو البينات، فإن الإعجاز ليس من خصائص الأنبياء، فإن =

١٤١- مِنْهَا كَلَامُ اللهِ مُعْجِزُ الْوَرَى كَذَا انْشِقَاقُ الْبَدْرِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

١٤٢- وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا نَبِيُّنَا الْمَبْعُوثُ فِي أُمِّ الْقُرَى

١٤٣- وَبَعْدَه الأَفْضَلُ: أَهْلُ الْعَزْمِ فَالرُّسْلُ ثُمْ الأَنْبِيَا بِالْجَزْمِ

١٤٤- وَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمْ مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ كُفْرٍ عُصِمْ

١٤٥- كَذَاكَ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةِ لِوَصْفِهِمْ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ

١٤٦- وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ النَّوْمُ وَالنُّكَاحُ مِثْلُ الأَكْلِ

السَّاحر يُعجِز، والبهلواني يُعجِز، فلما كان هذا اللفظ مشتركًا بين الحق والباطل، كان الأولى أن نأتيَ بلفظ يتعيَّن فيه الحق، وهو ما نطق الله به وهو (الآيات) كما قال الله تعالى في القرآن: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [العنكبوت:٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ﴾ فالأولى أن يقول: «آيات القرآن» بدل: «معجز القرآن»، و«بينات» بدل معجزات، **والأولى في جميع ما يُسمَّى بمعجزات الأنبياء أن نسميه**: «آيات الأنبياء»؛ لأنَّ الآيات بمعنى العلامات الدالة على صدقه. أما المعجزات فقد يُعجِز السَّاحر كما قال الله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ فالسحَرة يفعلون ما يعجزُ عنه البشر، لكن بالسِّحر. [العثيمين (٥٠٤)].

قال شيخُ الإسلام: «وَالآيَاتُ وَالبَرَاهِينُ الدَّالَّةُ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَهِيَ أَكثَرُ وَأَعظَمُ مِن آيَاتِ غَيرِهِ مِنَ الأَنبِيَاءِ، وَيُسَمِّيهَا مَن يُسَمِّيهَا مِنَ النُّظَّارِ (مُعجِزَاتٍ)، وَتُسَمَّى (دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ) وَ (أَعلَامَ النُّبُوَّةِ)، وَهَذِهِ الأَلفَاظُ إِذَا سُمِّيَت بِهَا آيَاتُ الأَنبِيَاءِ، كَانَت أَدَلَّ عَلَى المَقصُودِ مِن لَفظِ المُعجِزَاتِ، وَلِهَذَا لَم يَكُن لَفظُ (المُعجِزَاتِ) مَوجُودًا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ لَفظُ (الآيَةِ) وَ(البَيِّنَةِ) وَ(البُرهَانِ)...». ثم ذكر بعض الأدلة. الجواب الصحيح (٥/ ٤١٢).

(١) في بعض النسخ: (الأنبياء) والمثبت من الأصل، وعنى به: الأنبياء، [انظر شرحه «اللوامع» (٢/ ٢٩٠)، وقارن بشرح الشيخ ابن عثيمين (٥٢١)].

فصل : في ذكر الصحابة الكرام رضي الله عنهم

١٤٧- وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ بِالتَّحْقِيَـقِ فِـي الفَضْـلِ وَالمَعْـرُوْفِ كَالصِّدِّيـقِ

١٤٨- وَبَعْـدَهُ الفَـارُوْقُ مِـنْ غَيـرِ افْتِـرَا وَبَعْـدَهُ عُـثْمَـانُ فَاتْـرُكِ المِـرَا

١٤٩- وَبَعْـدُ فَالفَضْـلُ حَقِيْقًـا فاسْـمَعِ نِظَامِـي هَـذَا لِلْبَطِيْـنِ الأَنْـزَعِ

١٥٠- مُجَـدِّلِ الأَبْطَـالِ مَاضِـي العَـزْمِ مُفَـرِّجِ الأَوْجَـالِ وَافِـي الحَـزْمِ

١٥١- وَافِي النَّدَى مُبْدِي الهُدَى مُرْدِي العِدَى مُجْلِي الصَّـدَى يَا وَيْلَ مَنْ فِيْهِ اعْتَدَى[1]

١٥٢- فَحُبُّـهُ كَحُـبِّهِمْ حَتْمًـا وَجَـبْ وَمَـنْ تَعَـدَّى أَوْ قَلَـى فَقَـدْ كَـذَب

١٥٣- وَبَعـدُ فَالأَفْضَـلُ بَـاقِي العَشَـرَهْ فَأَهْـلُ بَـدْرٍ ثُـمَّ أَهْـلُ الشَّجَـرَهْ

١٥٤- وَقِيْـلَ أَهْـلُ أُحْـدِ المُقَـدَّمَهْ وَالأَوَّلُ أَوْلَـى لِلنُّصُـوصِ المُحْكَمَـهْ

١٥٥- وَعَائِشَـه فِـي العِلْـمِ مَـعْ خَدِيْجَـهْ فِـي السَّبْـقِ فَـافْهَمْ نُكْتَـةَ النَّتِيْجَـهْ

---

(١) أطنب الناظم في وصف علي رضي الله عنه لأمرين: الرد على النَّواصب، والرد على الروافض، وبعض الأوصاف فيها بعض الغلُوّ خصوصًا: «مفرج الأوجال» لكن يُعتذر للناظم بأنه قصد وصفًا إضافيًّا، يعني يزيل الخوف بأمر الله تعالى، وإطنابه في هذه الأوصاف لما تقدم. [العثيمين (٥٥٩)].

فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم

١٥٦- وَلَـيْسَ فِـي الأُمَّـةِ كَالصَّحَابَـةِ فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوْفِ وَالإِصَابَةِ

١٥٧- فَإِنَّـهُمْ قَـدْ شَـاهَدُوْا المُخْتَـارَا وَعَايَنُـوا الأَسْـرَارَ وَالأَنْـوَارَا

١٥٨- وَجَاهَـدُوا فِـي اللهِ حَتَّـى بَانَـا دِيْـنُ الهُـدَى وَقَـدْ سَـمَا الأَدْيَـانَا

١٥٩- وَقَـدْ أَتَى فِي مُحْكَـمِ التَّنْزِيْـلِ مِـنْ فَضْلِـهِمْ مَـا يَشْفِـي لِلْغَلِيْـلِ

١٦٠- وَفِـي الأَحَادِيْـثِ وَفِـي الآثَـارِ وَفِـي كَـلَامِ القَـوْمِ وَالأَشْعَـارِ

١٦١- مَـا قَـدرَبَـا مِـنْ أَنْ يُحِـيطَ نَظْمِـي عَـنْ بَعْـضِهِ فَاقْنَـعْ وَخُـذْ عَـنْ عِلْـمِ

١٦٢- وَاحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذِيْ قَد يُزْرِي بِفَضْلِهِـمْ مِمَّـا جَـرَى لَـوْ تَـدْرِي

١٦٣- فَإِنَّـهُ عَـنِ اجْـتِهَادٍ قَـدْ صَـدَرْ فَاسْـلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَـنْ لَهُـمْ هَجَـرْ

١٦٤- وَبَعْـدَهُمْ فَالتَّـابِعُوْنَ أَحْـرَى بِالفَضْـلِ ثُـمَّ تَابِعُوْهُـمْ طُـرًّا

*** * ***

فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

١٦٥- وَكُـلُّ خَـارِقٍ أَتَـى عَـنْ صَـالِحِ ... مِـنْ تَـابِـعٍ لِشَرْعِنَـا وَنَـاصِحِ

١٦٦- فَإِنَّهَـا مِـنَ الكَرَامَـاتِ الَّتِـي ... بِـهَا نَقُـوْلُ فَـاقْفُ لِلأَدِلَّـةِ

١٦٧- وَمَـنْ نَفَاهَـا مِـنْ ذَوِي الضَّـلَالِ ... فَقَـدْ أَتَـى فِـي ذَاكَ بِالمُحَـالِ

١٦٨- فَإِنَّـهَا شَـهِيْـرَةٌ وَلَـم تَـزَلْ ... فِي كُلِّ عَـصْـرٍ يَا شَقَا أَهْـلِ الزَّلَلْ

١٦٩- وَعِنْدَنَا تَفْضِيْلُ أَعْيَانِ البَشَـرْ[١] ... عَلَـى مَـلَاكِ رَبِّنَـا كَمَـا اشْتَهَـرْ

١٧٠- قَالَ[٢] ومَنْ قَال سِوَى هَـذَا افْتَرَا ... وَقَـدْ تَعَـدَّى فِـي المَقَـالِ وَاجْتَـرَى

---

(١) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (٦٠٥): «هذا الفصل ليتَ المؤلِّف رحمه الله لم يعقدْه، وليته لم يتكلَّم في هذه المسألة، وموضوعها: **أيهم أفضل ؛ الملائكة أو البشر؟**، فيقال: أصل البحث في هذا لا داعي له؛ لأنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم وهم أحرص الناس على العلم والإيمان لم يبحثوا هذا البحث، ولم يقولوا البشر أفضل أم الملائكة، وشيء سكتَ عنه الصحابة رضي الله عنهم مما يتصل بالدين، فالأجدر بنا أن نسكت عنه، لكن مع ذلك خاضَ الناسُ واضطر بعضُ مَن يكره الخوض في هذا إلى أن يخوض فيه ويتكلم؛ لئلا يترك المجال لمن لا يصلح أن يتكلَّم فيه، وهذا كثير في العقائد وغير العقائد. فمثلًا وُجد مَن يتكلَّم في العقائد فيقول مثلًا: هل الله جسم أو غير جسم؟ ثمَّ يقول: ليس بجسم، ثم يَبني على ذلك جميع الصفات التي ينكرها بهذه الحجة، وهل الله في جهة أو ليس من جهة؟ وهل الله يُحد أو لا يُحدّ؟ هل الصحابة سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك أو بحثوا فيه؟ فينبغي لنا أن نسكت كما سكتوا، فلا وسَّع الله على من لم يسعهُ ما وسِعَهم».
وقال الشيخ الفوزان (٣١٥): هذه المسألة ليس تحتها طائل، وما كان العلماء يذكرونها في كتب العقائد ـ فيما أعلم ـ فهي مسألة غير ذات أهمية فلا داعي للدُّخول فيها. [وانظر: ابن القاسم (١٣١) وتنبيهات (١٥٦)].

(٢) يعني: الإمام أحمد رحمه الله . [لوامع ٢/ ٣٩٩ ، العثيمين (٦٠٨)].

الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

١٧١ - وَلَا غِنَـــى لِأُمَّـــةِ الإِسْـــلَامِ فِـي كُـلِّ عَـصْـــرٍ كَـانَ عَـنْ إِمَـامِ

١٧٢ - يَـذُبُّ عَنْهَـا كُـلَّ ذِيْ جُحُـودِ وَيَعْتَـــنِي بِالغَـــزْوِ وَالحُـــدُودِ

١٧٣ - وَفِعْـلِ مَعْـرُوفٍ وَتَـرْكِ نُكْـرِ وَنَـــصْرِ مَظْلُـــوْمٍ وَقَمْـــعِ كُفْـــرِ

١٧٤ - وَأَخْـذِ مَـالِ الفَـيءِ وَالخَـرَاجِ وَنَحْـوِهِ وَالصَّـــرْفِ فِـي مِنْهَـاجِ

١٧٥ - وَنَصْـــبُهُ: بِـالنَّصِّ وَالإِجْـمَاعِ وَقَهْـرِهِ، فَحُـلْ عَـن الخِـدَاعِ

١٧٦ - وَشَـرْطُهُ الإِسْـلَامُ وَالحُرِّيَّـهْ عَـدَالَـــةٌ سَمْـــعٌ مَـــعَ الـــدَّرِيَّهْ

١٧٧ - وَأَنْ يَكُـونَ مِـنْ قُـرَيْشٍ عَالِمَـا مُكَلَّـــفًا ذَا خِبْـــرَةٍ وَحَاكِـــماَ[1]

١٧٨ - وَكُـنْ مُطِيْعًـا أَمْـرَهُ فِيْمَـا أَمَـرْ مَـا لَـم يَكُـنْ بِمُنْكَـرٍ فَيُحْتَـذَرْ

*** * ***

(١) هذه عشرة شروط، كلها شروط ابتداء، إلا الإسلام فشرط ابتداء واستمرار، ويَلحَق به العقل أيضًا. [العثيمين (٦٣٦)].

فصلٌ : في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

١٧٩- وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا ... فَرْضَا كِفَايَةٍ عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى

١٨٠- وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا ... عَلَيْهِ لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَأْمَنَا

١٨١- فَاصْبِرْ وَزِلْ بِاليَدِ وَاللِّسَانِ ... لِمُنْكَرٍ وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

١٨٢- وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ ... فَقَدْ أَتَى مِمَّا بِهِ يُقْضَى العَجَبْ

١٨٣- فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا ... عَنْ غَيِّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا[1]

*** * ***

(١) هذان البيتان مِن أحسَن ما في هذه المنظومة، فلتكُن مِنك على بال، منهجًا وسلوكًا.

الخاتمة

١٨٤- مَدَارِكُ العُلُومِ[١] فِي العِيَانِ مَحْ صُورَةٌ فِي الحَدِّ وَالبُرْهَانِ

١٨٥- وَقَالَ قَومٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ حِسٌّ وَإِخْبَارٌ صَحِيْحٌ وَالنَّظَرْ[٢]

١٨٦- فَالحَدُّ وَهْوَ أَصْلُ[٣] كُلِّ عِلْمِ وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهِمِ

١٨٧- وَشَرْطُهُ طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهْوَ إِنْ أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَالتَّامَ اسْتَبِنْ

١٨٨- وَإِنْ يَكُنْ بِالجِنْسِ ثُمَّ الخَاصَّهْ فَذَاكَ رَسْمٌ فَافْهَمِ المُحَاصَّهْ

١٨٩- وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَا فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيْحٌ فِي الهِجَا

---

(١) اشتملت هذه الخاتمة على مسائل منطقية نحن في غِنَى عنها، لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم ما درسوا منطق ولا عرفوه، ولا أتباعُهم، والمنطق حدَث أخيرًا، ودراسته مضيعة للوقت، لكن إذا اضطر إلى شيء منه فليراجع ما اضطُرّ إليه منه فقط، كإباحة الميتة للمضطر. العثيمين [(٦٦٩-٦٧٠)]، الفوزان (٣٤١)]. وحاصل ما ذكره في هذه الخاتمة: ١- مدارك العلوم: وحصرها في الحد، والبرهان. ٢- أقسام المعلوم من حيث **ذاته**، ومن حيث **إمكانه**، ومن حيث **إنكاره**. **فبالاعتبار الأول** إما قائم بذاته لا يقبل التركيب والتجزؤ فالجوهر، أو يقبله: فالجسم. أو قائم بغيره: فهو العرَض. **وبالاعتبار الثاني**: إما واجب، أو مستحيل أو ممكن. **وبالاعتبار الثالث**: إما معلوم بالحس أو بالعقل فإنكاره سفسطة، أو معلوم بغيرهما فبحسَبه. [تنبيهات (١٣٦)].

(٢) أي: وقال قوم: مدارك العلوم ثلاثة: ١- الحواس الخمس وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس. ٢- الخبر الصحيح وهو المتواتر وخبر الرسول. ٣- النظر وهو التفكير في المعقولات الذي يُراد به العلم أو الظن. **وهذا القول هو الصحيح. ووجه الانحصار في هذه الثلاثة** أن السبب الذي يُدرَك به العلم إمَّا أن يكون خارجيًا أو لا. فإن كان خارجيًّا فهو الخبر الصحيح، وإن كان غيرَ خارجيٍّ فإمَّا أن يُدْرَك بالتفكير والعقل فهو الحاصل بالنظر، وإما أنْ يُدرَك بالحسِّ فهو المدرَك بإحدى الحواسّ. **وعلى هذا** فالبرهان الذي ذكرَ المناطقةُ إن كان سمعيًّا فهو داخل في الخبر الصحيح، وإن كان عقليًّا فهو داخل في النظر، وأمَّا الحدّ فإنَّ غايته أنْ يفيدَ تصوُّرَ المحدود وتمييزِه عن غيره. [العثيمين . تنبيهات (١٣٢-١٣٣)].

(٣) فيه نظر، ومَن قال إنه أصل كل علم؟!!. [العثيمين (٦٧٤)].

١٩٠- فَـإِنْ يَقُـمْ بِنَفْسِـهِ فَجَوْهَـرُ أَوْ لَا فَـذَاكَ عَـرَضٌ مُفْتَقِـرُ

١٩١- وَالِجسْمُ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْئَيْنِ فَصَاعِـدًا فَـاتْرُكْ حَـدِيْثَ المَيْـنِ

١٩٢- وَمُسْـتَحِيْلُ الـذَّاتِ غَيْـرُ مُـمْكِنِ وَضِـدُّهُ مَـا جَـازَ فَاسْـمَعْ زُكَنِـي[١]

١٩٣- وَالضِّـدُّ وَالِخـلَافُ وَالنَقِيْـضُ وَالمِثْـلُ وَالغَيْـرَانُ مُسْتَفِيْـضُ

١٩٤- وَكُـلُّ هَـذَا عِـلْمُـهُ مُحقَّـقْ فَلَـمْ نُطِـلْ[٢] بِـهِ وَلَـم نُنَمِّـقْ[٣]

١٩٥- وَالـحَمْدُ للهِ عَلَـى التَّوْفِيْـقِ لِمَنْهَـجِ الحَـقِّ عَلَـى التَّحْقِيْـقِ

١٩٦- مُسَلِّمًـا لِمُقْتَضَـى الحَدِيْـثِ وَالنَّـصِّ فِـي القَدِيْـمِ وَالحَدِيْـثِ

١٩٧- لَا أَعْتَنِي بِغَيـرِ قَـوْلِ السَّـلَفِ[٤] مُوَافِقًـا أَئِمَّتِـي وَسَلَفِـي

---

(١) قال الناظم في الشرح: «أَي عِلمِي وَفَهمِي وَتَفَرُّسِي فِي اختِصَارِ الكَلَامِ مَعَ تَمَامِ الأَحكَامِ، يُقَالُ زَكِنَ كَفَرِحَ وَأَزكَنَهُ: عَلَّمَهُ وَفَهَّمَهُ وَتَفَرَّسَهُ وَظَنَّهُ، أَوِ الزَّكَنُ ظَنٌّ بِمَنزِلَةِ اليَقِينِ عِندَكَ، وَالإِزكَانُ: أَن تَزكَنَ شَيئًا بِالظَّنِّ فَيُصِيبُ».

(٢) قال العثيمين (٦٨٧): «جزاك الله خيرًا وغفر لك، وليتك لم تأت به أصلًا». وأما الشيخ الفوزان، فلم يشرح هذه الأبيات المنطقية أصلًا. وقال: «كل هذا مِن عِلم المنطق، وعلم الكلام لا حاجة بنا إليه. ولكنه رحمه الله لما كان قد وقع فيه لم يتخلّص منه فجاء بهذه الأبيات».

(٣) في اللوامع ٢/ ٤٥٠ للناظم: ظاهره القراءة بالجزم. كما ضبطتُها. وقرأها العلامةُ العثيمين بالرفع وقال: رفَعَ المضارعَ مراعاة للروي، وإلا فهو مجزوم، لكن اضطُرَّ إلى هذا، وكما قال الحريري: (وجائز في صنعة الشِّعر الصَّلِف * أن يصرفَ الشاعرُ ما لا ينصرف). [العثيمين (٦٨٧) أو ٧٣٦ مؤسسة]، قلتُ: في المنظومة من هذا مواضع.

(٤) قال الناظمُ في الشرح: وفي نسخة: (لا أعتني إلا بقول السلف). [لوامع ٢/ ٤٥٣]. والحقيقة أنه أدخل فيها من كلام الأشاعرة والمتكلمين ما يخالف عقيدة السلف.

١٩٨- وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا ... إِلَّا النَّبِيَّ[١] الْمُصْطَفَى مُبدِي الهُدَى

١٩٩- صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطْرٌ نَزَلْ ... وَمَا تَعَانَى[٢] ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ

٢٠٠- وَمَا انْجَلَى بِهَدْيِهِ الدَّيْجُوْرُ[٣] ... وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ والدُّهُورُ

٢٠١- وَآلِهِ وِصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا ... مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوْعِ الصَّفَا

٢٠٢- وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ ... خَيْرِ الوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

٢٠٣- وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ ... وَالبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ

٢٠٤- تُهدَى مَعَ التَّبْجِيْلِ وَالإِنْعَامِ ... مِنِّي لِمَثْوَى[٤] عِصْمَةِ الإِسْلَامِ[٥]

٢٠٥- أَئِمَّةِ الدِّيْنِ هُدَاةِ الأُمَّةِ ... أَهْلِ التُّقَى مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ

٢٠٦- لَاسِيَمَا أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ ... وَمَالِكٌ مُحَمَّدُ الصِّنْوَانُ

---

(١) فُهِم من كلامه هذا أنه يجوز أن نسمِّي اتباع النبي ﷺ والاقتداء به: تقليدا، والأولى التعبير بـ «الاتباع» و«الاقتداء» لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ولقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١]. [العثيمين (٦٨٨)، وانظر: الفوزان (٣٤٦)].

(٢) من العناية، وفي نسخة: «تعالى»: أي أصلِّي عليه ما تعالى ذكره من الأزل. [العثيمين (٦٨٩)]. وقال الناظم في الشرح: وما تعانى المعتنون ذكره في الأعصار الخالية، والقرون الفانية. [لوامع ٢/ ٤٥٤].

(٣) أي الظلام.

(٤) أي قبورهم.

(٥) أي: الذين عصم بهم الإسلام، وهم العلماء الربانيون الذين علِموا الحقَّ وعَملوا به، ودعَوا إلى الحق، ودافعُوا عنه. [العثيمين (٦٩٢)].

٢٠٧- مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ تَقْلِيْدُ حَبْرٍ[١] مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تُخَلْ

٢٠٨- وَمَنْ نَحَا لِسُبْلِهِمْ مَنْ الوَرَى مَا دَارَتِ الأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى

٢٠٩- هَدِيَّةٌ مِنِّيْ لِأَرْبَابِ السَّلَفْ مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلَفْ[٢]

٢١٠- خُذْهَا هُدِيْتَ وَاقْتَفِي نِظَامِي تَفُزْ بِمَا أَمَّلْتَ وَالسَّلَامِ

*** * ***

(١) هذا قول ضعيف جدًّا: أنه يلزم كل إنسان أن يقلِّدَ واحدًا مِن هؤلاء الأربعة، ومقتضاهُ أنه لا يجوز العمل بقولٍ خارج عن أقوالهم!؟ وهذا باطل. والصواب الذي لا ريب فيه: أنه لا يلزم تقليد أحد سوى النبي ﷺ، وأنه لا يلزم التمذهب بمذهب معيّن. وعليه: فمَن كان يمكنه أخذ الحكم من الكتاب والسنة تعيَّن عليه أخذه منهما، ومَن لم يمكنه: قلّد أفضل مَن يجده علمًا وورعًا فالتقليد أمر اضطراري وإلا فالأصل تقليد النبي ﷺ فإنه الذي أُمرنا باتباعه والرجوع إليه عند التنازع.[العثيمين (٦٩٣) تنبيهات ١٥٦].

(٢) الحقيقة أنه -رحمه الله- خاض في بعض المسائل كالذي خاضوا، كما نبَّهنا عليه.

الفهرس

مُقَدِّمَة ٣
تعريف بالمنظومة ٥
تعريف موجز بالسَّفَّاريني و العلماء الذين لهم تنبيهات على المنظومة ٧
طريقتي في كتابة الملاحظات على المنظومة في حاشية المتن ٨
خطبة المتن ٩
فصل: في ترجيح مذهب السلف ١٣
البابُ الأولُ: فِيْ مَعْرِفَةِ الله تعالى وإثبات أسمائه وصفاته وعد بعضها ١٦
فصل: في مبحث القرآن العظيم، وبيان اختلاف الناس فيه ومذهب السلف ١٩
فصلٌ: في الصِّفَات التي يُثبتها السَّلفيُّون ويجحدُها غَيرُهم ٢٠
فصل: في إيمانِ المقلِّد ٢٣
الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة ٢٤
فصل : في الكلام على الرزق ٢٨
الباب الثالث : في الأحكام و الإيمان والقضاء و متعلقات ذلك ٢٩
فصل في الكلام على الذنوب والبدع والزندقة ومتعلقاتها ٣٠
فصل : في الكلام على الإيمان، واختلاف الناس فيه، وتحقيق مذهب السلف في ذلك ٣٣
الباب الرابع: في ذكر بعض السمعيات كأشراط الساعة، والبرزخ والحشر والجنة والنار ٣٥
الباب الخامس : في ذكر النبوة ومتعلقاتها، وبعض الخطائص والمعجزات ٣٨
فصل : في ذكر الصحابة الكرام رضي الله عنهم ٤٠
فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم ٤١
فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها ٤٢
الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتعلقاتها ٤٣
فصلٌ : في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ٤٤
الخاتمة ٤٥
الفهرس ٤٩